التقرير السنوي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات لعام ٢٠٢٢





المحتوى

۲		كلمة الرئيس التنفيذي	٠١
٤		الطاقم الإداري والفنّي للغرفة ومجلس أمنائها	٠٢.
٨		قضايا ودعاوى التحكيم	٠٣
	٨	أنواع القضايا التي تُديرها الغرفة	
	1.	إحصائيّات القضايا	
17		آخر مُستجدًات محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات	٤.
	17	اللائحة الإجرائيّة الجديدة لمحكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات	
	١٢	استخدام اللغة الإنجليزيّة في إجراءات محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات	
	17	تعيين قضاة لنظر قضايا محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات باللغة الإنجليزيّة	
	17	قائمة هيئات تسوية المنازعات	
١٤		قواعد تحكيم غرفة البحرين لتسوية المنازعات لعام ٢٠٢٢	٠.٥
17		قواعد التحكيم الرياضي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات لعام 2022	٠٦.
	17	القواعد	
	17	قائمة المحكَّمين الرياضيّين	
1.4		المؤتمرات والفعاليّات الأخرى	٠٧.
	١٨	النسخة الثانية عشرة من مسابقة Vis السنويّة التحضيريّة للشرق الأوسط	
	١٨	اجتماع لغرفة البحرين لتسوية المنازعات على مائدة الإفطار في دبي	
	۲.	طاولة نقاشٍ مستديرة حول "البحرين: مقرًّا للتحكيم التجاري الدولي"	
	71	فعاليّة "GAR LÍVE" أبوظبي	
	77	مؤتمر المجلس الدولي للتحكيم التجاري (ICCA) في إدنبرة	
	77	المؤتمر السنوي لنقابة المحامين الدوليّة في ميامي	
	77	البرامج الندريبيّة لمعهد الدراسات القضائيّة والقانونيّة	
	77	محاضرات هيئة التشريع والرأي القانوني	
	77	مُلتقى يوم جامعة البحرين للتحكيم	
	77	مؤتمر شرم الشيخ الثامن	
7 £		مجلّة التحكيم الدولي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات	٠,٨
70		لجنة الأمم المُتَحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)	٠٩
	Y 0	الفريق العامل الثاني المعني بتسوية المنازعات	
	Y0	الفريق العامل الثالث المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول	
77 7.	جِلَة (GAR) للتحكيم ٢٢	. غرفة البحرين لتسوية المنازعات ضمن القائمة البيضاء الإمتيازيّة للدليل الإقليمي لم	٠١.
	•	. الكلمة الختامية	

١. كلمة الرئيس التنفيذي

في تطوّرٍ مهم، شهد عام ٢٠٢٢ نشر قواعد التحكيم التجاري المعدّلة لغرفة البحرين لتسوية المنازعات، وقواعد مخصّصة للتحكيم الرياضي.

كانت هناك أوقاتُ بدا فيها أنّ العالم لن يتحرّر أبدًا من قبضة وتأثيرات جائحة كوفيد-١٩ الخانقة، والتّحدّيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة العديدة التي رافقتها. ولكن أخيرًا وفي عام ٢٠٢٢، انكمشت وانحسرت الجائحة، مما كان له الأثر الكبير في استئناف الحياة اليوميّة طبيعتها.

ولكن ما تغيّر أبديًّا في عالم تسوية المنازعات كان التبنّي العالمي للحلول التكنولوجيّة المبتكرة على المستويات كافّة وفي كلّ مرحلة من مراحل تسوية المنازعات، بالإضافة إلى تعزيز التكنولوجيا المُتاحة والموجودة مُسبقًا.

وأصبحت جلسات الاستماع الافتراضية والمختلطة والتي كانت بمثابة ردّة فعل ضروريّة لا بدّ منها للأزمة الصحيّة التي عصفت بالعالم مُفضّلة الآن على جلسات الاستماع الشخصيّة حيثما كان ذلك مناسبًا، وذلك توفيرًا للوقت والكُلفة بالإضافة إلى الاعتبارات البيئيّة. ويجري تطوير منصّات افتراضيّة وإلكترونيّة كاملة لتسوية المنازعات بوتيرة سريعة، ويتمّ استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بشكل متكرّر في مجاًلات مثل مراجعة الحجم الضخم في كثير من الأحيان من المستندات والبيانات الإلكترونيّة المستخدمة في المنازعات التجاريّة الحديثة.

قامت غرفة البحرين لتسوية المنازعات، من خلال قواعدها وإرشاداتها، بتشجيع وتسهيل استخدام وسائل الاتصال الإلكترونيّة إلى أقصى حدِّ مُمكن في تسيير إجراءات التحكيم وفي إجراءات التقاضي أمام محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات. وتمّ تخصيص عدد من مجلّة التحكيم الدولي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات لموضوع تسوية المنازعات عبر الإنترنت، وسيتبعه جزء ثان من العدد.

كما سوف يتمّ استعراضه بالتفصيل لاحقًا في هذا التقرير، كانت هناك تطورات مُهمّة في محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات، حيث تمّ إدخال قواعد إجرائية جديدة، وتمّ توسيع استخدام اللغة الإنجليزيّة في إجراءات محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات، وتمّ تعيين قُضاة جُدد للنظر في قضايا محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات باللغة الانجليزيّة.



الرئيس التنفيذي البروفسور نسيب زيادة

تم تعييني في مايو ٢٠٢٢ من قبل الأمين العام للمحكمة الدائمة للتحكيم (PCA)، بصفتي الرئيس التنفيذي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات، للقيام بمهام سلطة التعيين وفقًا لقواعد الأونسيترال للتحكيم لعام ٢٠١٣.

قام دليل مجلّة (GAR) للتحكيم الإقليمي (GAR) للتحكيم الإقليمي (GAR) بإضافة الغرفة إلى "القائمة البيضاء" (REGIONAL ARBITRATION) الإمتيازيّة كأحد مراكز ومؤسّسات التحكيم الاثنين فقط في إفريقيا والشرق الأوسط الموجودين على القائمة البيضاء.

وبجانب كلّ هذه التغييرات في طريقة عمل الغرفة وتسويتها للمنازعات، شهدت غرفة البحرين لتسوية المنازعات عامًا آخر ناجحًا للغاية في جميع أنشطتها الرئيسة المتعلّقة بالقضايا والمنشورات والمشاركة في فرق عمل الأونسيترال، وبرنامجنا الخاص بالمؤتمرات والفعاليّات ومنها التعليميّة الأُخرى الذي يتعافى اليوم من القيود التي فرضتها الجائحة.

يستمرّ عدد القضايا التي تسجّلها محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات وجناح التحكيم في الغرفة بالنمو، كما هو الحال كذلك بالنسبة إلى الاستفسارات التي تسبق اعتماد بنود تسوية المنازعات في غرفة البحرين لتسوية المنازعات.

وفي تطوّر مهم ، شهد عام ٢٠٢٢ نشر قواعد التحكيم التجاري المعدّلة لغرفة البعرين لتسوية المنازعات، وقواعد مخصّصة للتحكيم الرياضي في غرفة البحرين لتسوية المنازعات، والتي نستعرضها بالتفصيل لاحقًا في هذا التقرير. ونستمرّ بالعمل على تطوير قواعد جديدة لغرفة البحرين لتسوية المنازعات في مجال التحكيم الحرّ، وعلى قواعد مخصّصة للتحكيم في منازعات مجال التمويل الإسلامي.

وكما هو موضّع أدناه في هذا التقرير، يُمكن لغرفة البحرين لتسوية المنازعات أن تقوم بمهام سلطة التعيين في إجراءات التحكيم الحرّ واتّخاذ القرارات بشأن الطعون وتحديد ومراجعة وصرف الكُلف والأتعاب.

وتمّ تعييني في مايو ٢٠٢٢ من قبل الأمين العام للمحكمة الدائمة للتحكيم (PCA)، بصفتي الرئيس التنفيذي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات، للقيام بمهام سلطة التعيين وفقًا لقواعد الأونسيترال للتحكيم لعام ٢٠١٢ في تحكيم ناشئ عن اتفاقية خدمات استشارية لإدارة حقل نفط في شمال إفريقيا. وبصفتي سلطة التعيين، قُمتُ بتعيين محكم لمواجهة قصور في التعيين من قبل المحتكم ضدّه، وقُمت بعدها بتعيين رئيس هيئة التحكيم من خلال اتباع إجراءات "القائمة" المنصوص عليها في قواعد الأونسيترال، بعد فشل المحكّم بن الآخرين في الاتفاق على

وفي تحكيم مُنفصل يجري وفقًا لقواعد غرفة البحرين لتسوية المنازعات، قمت بالنياً بة عن الغرفة بالفصل في طلب رد أحد المحكَّمين الذي رشّحه أحد الأطراف والذي تمّ تقديمه في سبتمبر ٢٠٢٢. وكان هذا أوّل قرار على الإطلاق يصدر عن الغرفة بشأن طلب رد أحد المحكَّمين بموجب قواعد غرفة البحرين لتسوية المنازعات. وتمّ إصدار القرار المُعلّل بالأسباب والمُكوّن من ٢٨ صفحة في يناير ٢٠٢٣.

وقد ذكرت في الماضي، التكريم الذي حصلت عليه غرفة البحرين لتسوية المنازعات في العام ٢٠٢١ من قبل مجلّة Global Arbitration Review (GAR)، حيث مُنحت الغرفة جائزة مركز التحكيم الإقليمي الأكثر تميّرًا. ومند الحصول على هذه الجائزة، قام دليل مجلّة (GAR) للتحكيم الإقليمي (GAR Guide to Regional Arbitration) بإضافة الغرفة الى "القائمة البيضاء" (White List) الإمتيازيّة كأحد مراكز ومؤسّسات التحكيم الاثنين فقط في إفريقيا والشرق الأوسط الموجودين على القائمة البيضاء، مما يؤكّد، وفق الدليل، على كون غرفة البحرين لتسوية المنازعات "مؤسّسة تحكيم آمنة لـ ٩٩٪ من الوقت".

ويُعد هذا التكريم دليلًا على التقدّم الذي حقّقته غرفة البحرين لتسوية المنازعات منذ تأسيسها في عام ٢٠١٠، مُسترشدة دائمًا بأعلى المعايير في مجالات عملها وخدماتها كافّة.

وكما هو مفصّل أدناه، تم نشر ثلاثة أعداد من مجلّة التحكيم الدولي الصادرة عن غرفة البحرين لتسوية المنازعات في عام ٢٠٢٢، توزّعت كالتالي: الجزء الثاني من العدد المتعلّق بتضارب المصالح في التحكيم الدولي؛ والجزء الأوّل من العدد الخاص بتسوية المنازعات عبر الإنترنت، وعددٌ مخصّصٌ لدراسة وفحص طلبات التحكيم والرفض المبكّر للدعاوى. كما بدأنا العمل على الجزء الثاني من العدد الخاص بتسوية المنازعات عبر الإنترنت، وعلى العدد المخصّص للتحكيم الرياضي، على أن يصدر هذان العددان في عام ٢٠٢٣.

تواصل غرفة البحرين لتسوية المنازعات مشاركتها المهمّة في أعمال الأونسيترال، حيث ترأست الوفد البحرينيّ في اجتماعات الفريق العامل الثاني المعني بتسوية المنازعات والفريق العامل الثالث المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

كما هو الحال دائمًا، نحن مدينون بالفضل لجميع الذين يواصلون دعم غرفة البحرين لتسوية المنازعات، وعلى الأخصّ موظّفونا المتفانون، وأعضاء مجلس الأمناء، وشركاؤنا في مسابقة Vis التحضيريّة وغيرهم في الفعاليّات الأُخرى، ومستشارونا الذين يعملون معنا لضمان أعلى المعايير في خدماتنا، وللّذين ساهموا بسخاء بمشاركاتهم العلميّة في مجلّة التحكيم الدولي التابعة للغرفة. كما أخصّ بالشكر جميع من منحنا ثقته من الأطراف التي اختارت الغرفة لتسوية منازعاتها.

البروفسور نسيب زيادة الرئيس التنفيذي

٢. الطاقم الإداري والفنّي للغرفة ومجلس أمنائها

الطاقم الإداري والفنّي

الرئيس التنفيذي

نسيب زيادة

الموظّفون الإداريّون

موظّف شؤون الموارد البشريّة

فاطمة الوردى

سكرتير المسجّل العام

أمل فريد

أخصائي علاقات العملاء

دانة عيسى

موظّف المواصلات

حسين الحجيري

مدير تقنيّة المعلومات والاتّصال

يوسف آل سيف

محاسب أوّل

بسّام غسّان بيدس

منسّق مالي أوّل

عائشة إسحاق

أخصّائي أوّل لتقنيّة المعلومات والاتّصال

حسين هلال

الموظّفون القانونيّون

المسجّل العام المدير التنفيذي للعمليّات

أحمد حسين

مديرو دعوى أول

خالد الخيّاط

سليم سليمان

مديرو دعوى

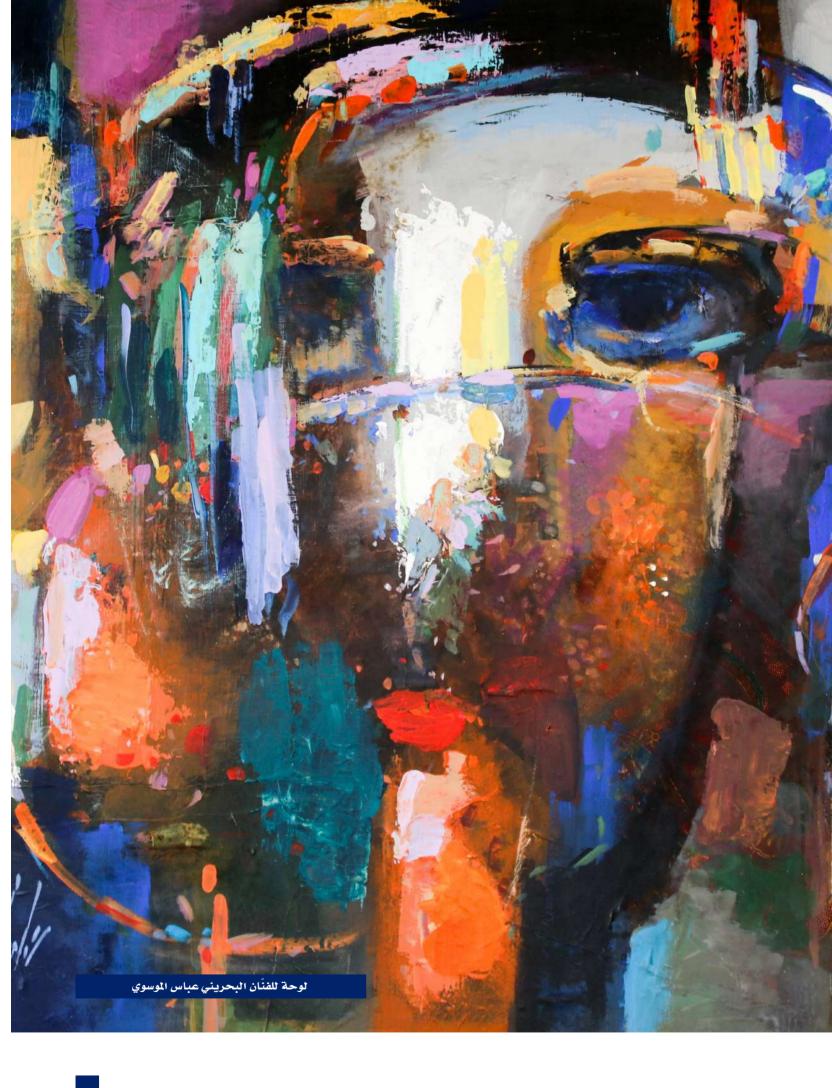
سلمان احمد

فاطمة الزايد الجلاهمة

تارا-كلوحرب



الموظّفون الإداريّون لغرفة البحرين لتسوية المنازعات



أعضاء مجلس أمناء غرفة البحرين لتسوية المنازعات*



رئيس مجلس الأمناء



الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة



عضومجلس الأمناء يان بولسون



عضو مجلس الأمناء راشد عبدالرحمن إبراهيم



عضو مجلس الأمناء إيلى كليمان



عضومجلس الأمناء يوسف بن عبدالحسين خلف



إنديا جونسون



عضومجلس الأمناء ستيفن ياغوش



رضا مُحتشمي





عضومجلس الأمناء





عضومجلس الأمناء

مراكز التحكيم الإقليميّة والدوليّة، وهو حاليًّا وزير الشؤون القانونيّة

بعد مسيرة مهنيّة طويلة، يُمارس البروفسور بولسون حاليًّا مهامه كمحكّم مستقلّ ومستشار لمكتب Three Crowns، والذي كان

الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة - الرئيس

الشيخة هيا هي الشريك الرئيس والمؤسّس لمكتب هيا راشد آل خليفة للمحاماة في مملكة البحرين، وتشغل منصب رئيس مجلس

يوسف خلف هـ و محكم معتمد لدى محاكم البحرين وعدد من

شريكًا مُؤسّسًا له.

أمناء الغرفة منذ العام ٢٠١٠.

يوسف بن عبدالحسين خلف

إنديا جونسون

في مملكة البحرين.

يان بولسون

تشغل إنديا جونسون منصب الرئيس والمدير التنفيذي لجمعيّة التحكيم الأميركيّة - المركز الدولى لتسوية المنازعات (-AAA

راشد عبد الرحمن ابراهيم

راشد إبراهيم هو مُؤسّس مكتب راشد عبدالرحمن إبراهيم للمحاماة والاستشارات القانونيّة في مملكة البحرين. وهو محكم ومحام مجاز للترافع أمام محكمة التّمييز والمحكمة الدستوريّة في مملكة البحرين.

ستيفن ياغوش

يرأس ستيفن ياغوش قسم التحكيم الدولي في جميع فروع مكتب Quinn Emanuel للمحاماة حول العالم، وهو مُتخصّصً في التحكيم التجاري الدولي وتحكيم منازعات الاستثمار.

إيلي كليمان

إيلي كليمان شريك في مكتب المحاماة الدولي Jones Day في باريس، ويمتلك ثلاثين عامًا من الخبرة في تسوية المنازعات، مخصَّا الجزء الأكبر من نشاطه للتحكيم الدولي.

رضا مُحتشمي

رضا مُحتشمي متمرّس في مجال التحكيم كمحام ومحكّم في العديد من قضايا التحكيم التي جرت وفق قواعد تحكيم عديدة وفي دول وأنظمة قضائيّة مختلفة. وركّز رضا محتشمي نشاطاته على المنازعات المعقّدة والعالية القيمة، خصوصًا في قطاعات الطّاقة والاتّصالات والبُنية التحتيّة.

* للإطّلاع على السير الذاتيّة الكاملة لأعضاء مجلس الإدارة، يُرجى الرجوع إلى التقرير السنوي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ أو الموقع الإلكتروني لغرفة البحرين لتسوية المنازعات <u>www.bcdr.org</u>

ويليام سلايت الثاني ٢٠٢٢-١٩٤٣



انضم ويليام سلايت الثاني (المعروف بـ"بيل") إلى مجلس الأمناء عند تأسيس غرفة البحرين لتسوية المنازعات في عام ٢٠١٠، وكان عضوًا مخلصًا ونشطًا وذا مساهمة فيّمة في شؤون غرفة البحرين لتسوية المنازعات حتى تقاعده من مجلس الإدارة في عام ٢٠٢١.

تويّغ بيل بسلام وعائلته بجانبه في ١٠ يونيو ٢٠٢٢. وقد ترك بيل خلفه زوجته ديبورا وأبناءه وأحفاده.

بعد مسيرة مهنيّة قصيرة في مكتب التحقيقات الفيدرالي، انضمّ بيل إلى المحاكم الفيدراليّة، ليصبح الرئيس التنفيذي للدائرة الثالثة. وبعد حصوله على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، تمّ اختياره من قبل رئيس قضاة المحكمة العُليا في الولايات المتّحدة ليكون مديرًا مفوّضًا من الكونغرس لدراسة المشاكل التي تواجه المحاكم الفيدراليّة في أميركا.

أصبح بيل بعد ذلك الرئيس والمدير التنفيذي لجمعيّة التحكيم الأميركيّة والمركز الدولي لتسوية المنازعات (AAA/ICDR)، وهو المنصب الذي شغله لمدّة ١٩ عامًا. وقد نشر مؤلّفات على نطاق واسع في مجاله.

بعد تقاعده من جمعيّة التحكيم الأميركيّة والمركز الدولي لتسوية المنازعات، أسّس مع زوجته ديبورا مركز Dispute Resolution Data)، أوّل قاعدة بيانات شاملة في مجال التحكيم التجارى الدولى.

وتقدّمت غرفة البحرين لتسوية المنازعات بأحرّ التعازي إلى عائلة بيل، مُعربة عن تقديرها لمساهمته في نجاح الغرفة في تحقيق أهدافها.

٣. قضايا ودعاوي التحكيم

تُواصل غرفة البحرين لتسوية المنازعات تحقيق مهمّتها الأساسيّة في توفير خدمة تسوية منازعات تتمتّع بالشموليّة وسهولة الوصول إليها، والاستقلاليّة والموثوقيّة والفاعليّة في الوقت والكُلف، وذلك لمجتمعات الأعمال والقانون العالميّة. ولتحقيق هذه الغاية، قامت الغرفة بمراجعة قواعد التحكيم الخاصّة بها، وأصدرت قواعد مُتخصّصة، وجعلت إجراءات محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات أكثر سهولةً وقُدرةً على الوصول إليها، كما هو موضّح أدناه.



أنواع القضايا التي تُديرها الغرفة

تتكوّن القضايا التي تُديرها الغرفة من المنازعات التي تُعرض أمام محكمة الغرفة، ومنازعات التحكيم الدولي التي يتمّ إدارتها من قِبل جناح التحكيم لدى الغرفة.

واختصاص محكمة الغرفة مُنفصل عن اختصاص الغرفة كمؤسّسة تحكيميّة تُوفّر خدمات التحكيم والوساطة، حيث تقوم الغرفة، كمؤسّسة تحكيميّة، بإدارة المنازعات التي اختار أطرافها أن يتمّ فضّها بموجب قواعد التّحكيم أو الوساطة المُعتمدة في الغرفة، أو بموجب إجراءات التحكيم الحرّ التي اختار أطرافها دورًا إداريًّا فيها لغرفة البحرين لتسوية المنازعات.

إضافة إلى قيامها بمهام سُلطة التعيين في جميع المنازعات التي تتمّ إدارتها بموجب قواعد التحكيم التابعة لها، يُمكن لغرفة البحرين لتسوية المنازعات أن تقوم بمهام سُلطة التعيين في إجراءات التحكيم الحرّ أو الوساطة الحرّة. وبصفتها سُلطة تعيين، وبناءً على اتّفاق الأطراف والقواعد الخاصّة المعمول بها، يُمكن للغرفة تعيين المحكّمين والوسطاء، واتّخاذ القرارات بشأن الطعون أو الأسباب الأُخرى لاستبدال المحايدين، وتحديد أتعابهم، وإدارة المسائل الماليّة، ومراجعة الكُلف والأتعاب.

يُطلق على القضايا التي تُعرض على محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات تسمية قضايا الفصل الأوّل، في حين تُعرف منازعات التحكيم والوساطة بقضايا الفصل الثاني.

يتميّز مديرو الدعوى في غرفة البحرين لتسوية المنازعات بإتقانهم اللغات العربيّة والإنجليزيّة والفرنسيّة، ويوفّرون خدمات إداريّة متكاملة للأطراف وهيئات التحكيم، حيث يُشرفون على كلّ قضيّة من بدايتها حتّى ختامها سواءً بصدور حكم التحكيم أو ردّ الدعوى أو الانسحاب أو الوصول إلى تسوية.



إحصائيّات القضايا

حافظت غرفة البحرين لتسوية المنازعات على نمط مزدهر في عدد القضايا التي تُحال للغرفة، حيث تم تسجيل ٥٥ قضيّة جديدة في العام ٢٠٢٢، بإجمالي مطالبات وصل إلى زهاء ٤٥٠ مليون دولار أميركي. ومن بين الـ ٥٥ قضيّة التي تم تسجيلها، ٣٦ منها كانت تندرج تحت قضايا الفصل الأوّل، و٩ تندرج تحت قضايا الفصل الثاني.

وبهذا يكون عدد القضايا التي تمّ تسجيلها في الغرفة منذ تأسيسها في عام ٢٠١٠ حتى نهاية العام ٢٠٢٢ قد بلغ ٤٢١ قضيّة بإجمالي مطالبات بلغ حوالي ٧ مليارات دولار أميركي.

وبين الأعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٢، سجّلت غرفة البحرين لتسوية المنازعات ٢٦ قضيّة تحت قضايا الفصل الثاني في مجال التحكيم التجاري، مما يمثّل حوالي ٧٥٪ من إجمالي قضايا الفصل الثاني التي تمّ تسجيلها في غرفة

البحرين لتسوية المنازعات منذ تأسيسها، الأمر الذي يعكس نموًا متسارعًا في عدد القضايا والدعاوى التي نظرت فيها الغرفة خلال السنوات القليلة الماضية.

إجمالي عدد القضايا المسجّلة

القضايا المسجّلة في عام

۷ مليار دولار أميركي إجمالي المطالبات



أحمد حسين المسجّل العام للغرفة

قضايا الفصل الثاني المسجّلة في عام ٢٠٢٢

، ٤٥ مليون دولار أميركي الماليات في ٢٠٢٢

مدّة إجراءات التقاضي أمام الغرفة

فيما يخصّ قضايا الفصل الأوّل الـ ٣٦ التي تمّ تسجيلها في عام ٢٠٢٢:

- ٩ قضایا تم حسمها في غضون ستة أشهر
- ١٤ قضيّة تمّ حسمها بين ٦ إلى ١٢ شهرًا، و
 - ١٣ قضيّة ما زالت قيد النظر.

وفيما يخصّ قضايا الفصل الثاني الـ ٩ التي تمّ تسجيلها في عام ٢٠٢٢:

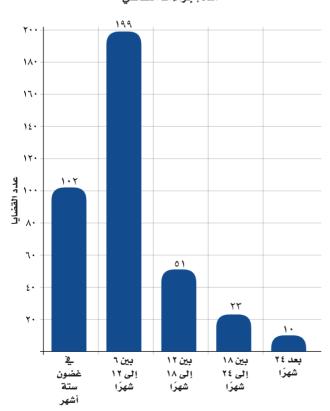
- ٣ قضايا تمّ حسمها بين ٦ إلى ١٢ شهرًا، و
 - ٥ قضايا ما زالت قيد النظر.

وفي القضيّة التاسعة تحت الفصل الثاني، مارست غرفة البحرين لتسوية المنازعات دورها كسُلطة تعيين.

تمّ حسم ٣٨٥ قضيّة من إجمالي ٤٢١ قضيّة تم تسجيلها منذ تأسيس الغرفة، بما يشمل:

- ١٠٢ قضيّة تمّ حسمها في غضون ستة أشهر؛
- ۱۹۹ قضية تم حسمها بن ٦ إلى ١٢ شهرًا؛
- ٥١ قضيّة تمّ حسمها بين ١٢ إلى ١٨ شهرًا؛
- ٢٢ قضية تم حسمها بين ١٨ إلى ٢٤ شهرًا، و
 - ١٠ قضايا تمّ حسمها بعد ٢٤ شهرًا.





توزيع القضايا بحسب الجنسيّات والتّنوّع الجندري

وفي إحصائيّات متطابقة مع التقرير السنوي السابق، حوالي ٢٤٪ من القضايا التي سُجِّلت لدى الغرفة تضمّنت على الأقل طرفًا غير بحريني، وحوالي ٥٪ تضمّنت حصرًا أطرافًا غير بحرينيّين.

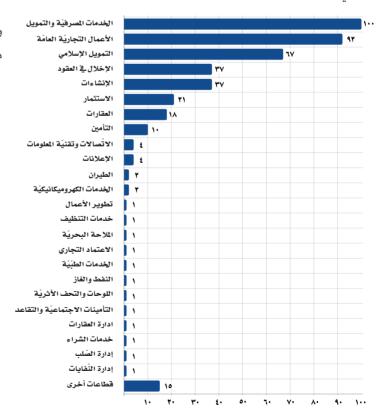
وتضمّنت المنازعات التي سجّلتها الغرفة منذ تأسيسها أطرافًا من الولايات المتّحدة الأميركيّة والأرجنتين وأستراليا والبحرين وبلجيكا وبرمودا والمملكة المتّحدة وكندا وجزر كايمان والصين وقبرص وهولندا ومصر والإمارات العربيّة المتّحدة وفرنسا وألمانيا والهند وإيران والعراق وإيراندا وإيطاليا والأردن والكويت ولبنان وليبيريا وليبيا وماليزيا وموريشيوس ونيوزياندا وسلطنة عُمان وباكستان وقطر والمملكة العربيّة السعوديّة وسنغافورة وكوريا الجنوبيّة وإسبانيا وسيريلانكا والسودان وسويسرا وسوريا وترينيداد وتوباغو وتركيا واليمن.

أمّا هيئات تسوية النزاع التي عيّنتها الغرفة فقد تضمّنت أفرادًا من أرمينيا وأستراليا والبحرين وكندا ومصر وفرنسا وإيطاليا والأردن ولبنان وسنغافورة والسودان وسويسرا وسوريا وتونس والإمارات العربيّة المتّحدة والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة الأميركيّة.

وشكّلت نساءً مختلفات ما نسبته أكثر من نصف عدد الأعضاء الذين عيّنتهم الغرفة في هيئات تسوية النزاع في قضايا الفصل الثاني.

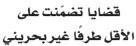
توزيع القضايا بحسب القطاعات الاقتصادية

شملت القضايا الـ ٤٢١ التي أدارتها الغرفة حتى الآن القطاعات الاقتصاديّة الآتية:





قضايا تضمنت حصرًا أطرافًا غير بحرينين



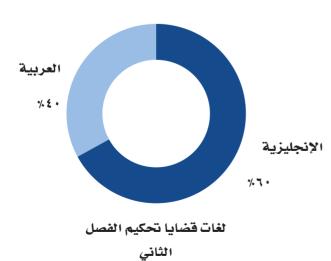
أكثر من ٥٠%

نسبة النساء من الأعضاء الذين عينتهم الغرفة في هيئات تسوية النزاع في قضايا الفصل الثاني

لغة إجراءات تسوية المنازعات

المعلومات حول اللّغات التي يمكن استخدامها في إجراءات النظر بقضايا الفصل الأوّل تظهر في القسم التالي من هذا التقرير.

وفيما يختص بقضايا تحكيم الفصل الثاني المسجّلة حتى الآن، فإنّ ٠٠٪ منها أُديرت باللغة الإنجليزيّة فيما تمّ إدارة ٤٠٪ منها باللغة العربيّة.



٤. آخر مُستجدّات محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات

تختص محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات وفق الفصل الأوّل من المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تأسيس الغرفة وتعديلاته، خاصّة المرسوم بقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢١، بالنظر في المنازعات التي تزيد قيمة المطالبة فيها على خمسمائة ألف دينار بحريني (حوالي ١,٣ مليون دولار أميركي)، ويكون أحد أطراف النزاع فيها على الأقل مؤسّسة ماليّة مرخّص لها بموجب أحكام قانون مصرف البحرين المركزي، أو شركة تجاريّة مرخّص لها بموجب قانون الشركات التجاريّة البحريني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١، أو أن يكون النزاع نزاعًا تجاريًّا دوليًّا.

كما تختص محكمة الغرفة بموجب قانون تنظيم القطاع العقاري رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٧ بالنظر في المنازعات العقارية التي تزيد قيمة المطالبة فيها على خمسمائة ألف دينار بحريني (حوالي ٣, ١ مليون دولار أميركي) إذا كانت من المنازعات الناشئة عن البيع على الخريطة أو حقّ الانتفاع أو حقّ المشاطَحة أو حقّ الإيجار طويل الأمد أو حقّ الإيجار المنتهي بالتمليك

أو عقود الإيجار، أو كانت من المنازعات المتعلّقة باتّحاد الـمُلّاك، أو المنازعات النازعات الناشئة عن أعمال أو مشاريع النطوير العقاري أو الحقوق العقاريّة التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس إدارة مؤسّسة الننظيم العقاري.

وتكون محكمة الغرفة هي المحكمة المختصّة في المنازعات المتعلّقة بالعُهَد. بموجب أحكام المرسوم بقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٦ في شأن العُهَد.

تُعتبر الأحكام الصادرة عن محكمة الغرفة أحكامًا نهائيّة صادرة عن محاكم مملكة البحرين، ولا يمكن استئناف الأحكام الصادرة عن محكمة الغرفة، ولكن يُمكن الطعن فيها أمام محكمة التمييز بسبب البطلان في حالات محدودة ضيّقة أو بسبب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله. وإذا رأت محكمة التمييز أنّ حكم محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات مخالف للقانون أو هناك خطأ في تطبيقه أو تأويله، يجب على محكمة التمييز الحكم في موضوع الدعوى.

اللائحة الإجرائية الجديدة لمحكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات

ين ١٢ ديسمبر ٢٠٢١، أصدر وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في البحرين القرار رقم (١٣٤) لسنة ٢٠٢١، والذي نُشر في الجريدة الرسمية في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١، والخاص في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١، والخاص بإصدار اللائحة الإجرائية الجديدة لتسوية المنازعات أمام محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات. وقد حلّت هذه اللائحة الإجرائية الجديدة محلّ تلك الصادرة بموجب القرار رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٩.

واستحدثت القواعد الجديدة عددًا من المواد التي تحكم مسائل لم يتم تناولها من قبل، بالإضافة إلى تعديلات على عدد من المواد القائمة. وتلحظ القواعد الإجرائية الجديدة التعامل الإلكتروني في كلّ المراحل الرئيسة لإجراءات التقاضي، بما فيها تقديم اللوائح والمستندات وإرسال المخاطبات والتبليغات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، قامت الغرفة بتطوير وإيجاد منصّات ملائمة للمستخدمين لتقديم طلباتهم عبر

الوسائل الإلكترونيّة.

كما تمنح القواعد الجديدة الأطراف الحقّ في تعيين خبير بمبادرة منهم، إمّا بالاشتراك مع أطراف أُخرى أو بشكل مستقلٌ عنهم. وإذا لزم الأمر، يجوز للأطراف طلب الإذن من المحكمة لتمكين الخبير من بدء مهمّته، من خلال مطالبة الأطراف والأطراف الثالثة ذات الصلة بتيسير عمل الخبير. كما تمّ إجراء تعديلات على العديد من المواد التي تحكم إدارة القضايا من قبل الغرفة والنظر في النزاع من قبل المحكمة، لمواءمة الممارسة مع الميزات التي تم إدخالها حديثًا بموجب القواعد الجديدة.

ومن بين التعديلات على المواد التي تحكم إدارة الدعاوى، تقليل مرحلة إدارة الدعوى من أربعة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة، إلى ستين يومًا قابلة للتجديد مرة واحدة.

استخدام اللغة الإنجليزية في إجراءات محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات

بشكل لافت، أجازت المادّة (٥) من لائحة إجراءات محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات للأطراف اختيار اللغة الإنجليزيّة كلغة تستخدم أمام محكمة الغرفة إذا:

كان العقد سند الدعوى محرّرًا بلغة أخرى غير اللغة العربيّة؛ و كان الاتّفاق على اختيار اللغة الإنجليزيّة منصوصًا عليه في العقد سند الدعوى أوفي المراسلات بين أطراف العقد أوفي اتّفاق خاص؛ و

تم تقديم الاتّناق على اختيار اللغة الإنجليزيّة كلغة تُستخدم أمام الغرفة أثناء إدارة الدعوى وخلال الآجال المحدّدة لذلك بجدول المواعيد.

وفي مارس ٢٠٢٣، أصدر وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في مملكة البحرين القرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٢٣، الذي يُوسّع من نطاق تطبيق اللغة الإنجليزيّة في بعض الدعاوى بجعلها هي الأصل في التقاضي دون حاجة إلى الاتّفاق ما بين أطراف الخصومة في الدعوى على ذلك قبل رفع الدعوى أو خلال الأجل الممنوح لهم لذلك أثناء مرحلة إدارة الدعوى وفق ما كانت تشترطه المادّة (٥) من لائحة الإجراءات. وقد نصّ القرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٢٢ على أن تكون اللغة الإنجليزيّة هي اللغة المستخدّمة أمام محكمة الغرفة في اللغة الإنجليزيّة في العقلية المتناوع في اللغة الإنجليزيّة في اللغة الإنجليزيّة في العقلية الإنجليزيّة في العقلية الإنجليزيّة في العقلية الإنجليزيّة في العقلية الإنجليزيّة في اللغة الإنجليزيّة في العقلية العقلية العقلية العقلية الإنجليزية في العقلية العق

إذا كان النزاع بين مؤسّسات ماليّة مرخّص لها بموجب أحكام قانون مصرف البحرين المركزي، أو بينها وبين غيرها من الشركات التجاريّة المرخّص لها بموجب أحكام قانون الشركات التجاريّة، أو

إذا كان النزاع بين الشركات التجاريّة المرخيّص لها بموجب أحكام قانون الشركات التجاريّة، وكان النزاع حول الالتزامات الناشئة عن العلاقة التجاريّة بينها، أو

إذا كان النزاع متعلقًا بالتجارة الدوليّة وكان النزاع بين المؤسّسات الماليّة أو بين الشركات أو بينهما.

ويكون أساس استخدام اللغة الإنجليزية في التقاضي في هذه الحالات هو اتفاق الأطراف على استخدام اللغة الإنجليزية في العقد في حدّ ذاته. أمّا إذا كان العقد مُحرّرًا بأكثر من لغة بينها اللغة الإنجليزية، فلا يُعتدّ بها لغة للتقاضي ما لم يُشر العقد صراحة إلى اعتماد اللغة الإنجليزية في حال الاختلاف بين النصوص.

وقد بين القرار جواز عُدول أطراف النزاع عن اختيار اللغة الإنجليزيّة كلغة للتقاضي متى ما تمّ ذلك كتابة قبل رفع الدعوى.

تعيين قضاة لنظر قضايا محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات باللغة الإنجليزية

صدر في يناير ٢٠٢٢ الأمر الملكيّ رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢ بتعيين وندب قضاة لغرفة البحرين لتسوية المنازعات للنظر والبتّ في القضايا المرفوعة أمام محكمة الغرفة باللغة الإنجليزيّة.

وتمّ تعيين السّادة البروفسوريان بولسون والسيّد نيل كابلان والدكتور مايكل هوانج كلٌ منهم بدرجة وكيل بمحكمة التمييز وندبهم ندبًا كلّيًّا

قائمة هيئات تسوية المنازعات

تتكون هيئات تسوية النزاع في قضايا الفصل الأوّل من قاضيين من قضاة أعلى درجات المحاكم البحرينيّة، وعضوٌ ثالثٌ معيّنٌ من قائمة خاصّة من المحايدين مُعدّة من قبل غرفة البحرين لتسوية المنازعات.

وقد تم تعديل المواد التي تحكم اختيار العضو الثالث في هيئات تسوية النزاع بغرفة البحرين لتسوية المنازعات من المحايدين للنظر في قضايا الفصل الأوّل. وقد أقرّ القرار رقم (١٢٤) لسنة ٢٠٢١ تشكيل لجنة لمراجعة طلبات الانضمام للقائمة واختيار أعضائها. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات، وتضمّ عضوين يُرشّحهما المجلس الأعلى للقضاء، وعضوين يُرشّحهما مجلس أمناء غرفة البحرين لتسوية المنازعات، وعضو يُرشّحه وزير العدل والشؤون الإسلاميّة، وعضو يُرشّحه مصرف البحرين المركزي، وعضو يُرشّحه مجلس التنمية الاقتصاديّة إضافة إلى عضو تُرشّحه غرفة تجارة وصناعة البحدين.

وتألّفت لجنة مراجعة طلبات الانضمام للقائمة واختيار أعضائها من البروفسور نسيب زيادة كرئيس للجنة، والقاضيين هاجر فخرو ومحمود سهوان مرشّحين من قبل المجلس الأعلى للقضاء، والسيّدين أحمد حسين وخالد الخيّاط مرشّحين من قبل غرفة البحرين لتسوية المنازعات، والسيّد وائل أنيس أحمد مرشّحًا من قبل وزير العدل والشؤون الإسلاميّة، والسيّدة منار مصطفى السيد مرشّحة من قبل المصرف المركزي، والسيّدة أمينة العنيسي مرشّحة من قبل مجلس التنمية الاقتصاديّة، والسيّد سامي زينل مرشّحًا من قبل غرفة تجارة وصناعة البحرين. وشغل السيّد سليم سليمان، مدير دعوى أوّل في غرفة البحرين لتسوية المنازعات، منصب سكرتير تنفيذي في لجنة الاختيار.

وعُهد إلى اللجنة اختيار المهنيّين الراغبين في الانضمام إلى الجدول ممّن تتوفّر فيهم الخبرة اللازمة في مجالات الخبرة التي حدّدها الجدول. ولذلك استوجب على المرشّحين للانضمام للجدول امتلاك خبرات في مجالات المنازعات التجارية (بما فيها منازعات الاتصالات)، أو المنازعات

للغرفة. كما تمّ تعيين السيّد أدريان كول والسيّد مايكل غروس والسيّدة نادين دبَّاس أشقر والسيّد سيمون غرينبيرغ والدكتور كريم حافظ والسيّدة أماني خليفة كلُّ منهم بدرجة قاض بمحكمة التمييز وندبهم ندبًا كليًّا للغرفة.

المصرفيّة التقليديّة أو التمويل والاستثمار والتأمين، أو منازعات الصيرفة والتمويل الإسلامي، أو منازعات البناء والعقارات.

ومن خلال هذه العمليّة، قرّرت اللجنة ضمّ الأسماء الآتية إلى القائمة: المستشارة إيمان العرادي؛ الأستاذة رشا البلبيسي؛ الأستاذة نايلة الدوخي؛ د. يوسف الإكيابي؛ د. عبد العزيز الكثيري؛ الأستاذ ميرزا المرزوق؛ الأستاذ ماجد الراس رماني؛ د. مناف حمزة؛ المستشار علي جناحي؛ الأستاذ David Lutran؛ الأستاذ حمزة نور؛ د. عبدالقادر سلطان؛ د. عبدالله طالب؛ و د. أسيل زيمّو.

كما قرّرت اللجنة الإبقاء على الأسماء التالية ضمن القائمة التي كان معمولًا بها من قبل الغرفة: د. محمد عبدالرءوف؛ د. محمد عبدالوهاب؛ د. محمد رضا بوحسيّن؛ د. جورج أفاكي؛ د. زكريا سلطان العباسي؛ د. جميل العلوي؛ الأستاذة إلهام علي حسن؛ الأستاذ حسين مهدي القيدوم؛ الأستاذ صلاح المدفع؛ الأستاذة أمينة العنيسي؛ الأستاذ سعد الشملان؛ الأستاذ عبدالله الشملاوي؛ الأستاذ أحمد الذكير؛ د. عدنان عمخان؛ د. معن بوصابر؛ الأستاذ القاضي فادي إلياس؛ الأستاذ فريد الأستاذ سامان عيسى فليفل؛ الأستاذ الأستاذ رضا مُحتشمي؛ الأستاذ كريم ناصيف؛ الأستاذ أحمد الورفلّي؛ الأستاذ عباس عبدالمحسن رضى؛ الأستاذ كريم ناصيف؛ الأستاذ أحمد الورفلّي؛ الأستاذ عباس عبدالمحسن رضى؛ الأستاذ كريم ناصيف؛ الأستاذ أحمد الورفلّي؛ الأستاذ عباس عبدالمحسن

وكما هو ملحوظ في القرار رقم (١٣٤) لسنة ٢٠٢١، زوّد المجلس الأعلى للقضاء اللجنة بقائمة أسماء القضاة الذين اختارهم لاعتمادهم كعضو ثالث في هيئات تسوية النزاع تحت الفصل الأوّل، وهم: القاضي فاطمة فيصل حبيل منصور (رئيس بالمحكمة الكبرى المدنيّة)؛ القاضي مي سامي حسين مطر (رئيس بالمحكمة الكبرى المدنيّة)؛ القاضي حمد أحمد محمد السويدي (رئيس بالمحكمة الكبرى المدنيّة)؛ القاضي د. جواهر عادل العبدالرحمن (رئيس بالمحكمة الكبرى المدنيّة)؛ والقاضي د. رياض محمد إبراهيم سيادي (وكيل بالمحكمة الكبرى المدنيّة)؛

٥. قواعد تحكيم غرفة البحرين لتسوية المنازعات لعام ٢٠٢٢

حصدت قواعد تحكيم غرفة البحرين لتسوية المنازعات لعام ٢٠١٧ منذ إصدارها قدرًا كبيرًا من ردود الفعل الإيجابيّة من المستخدمين، وحازت على إشادة العديد من المتخصّصين الرائدين في مجال التحكيم الدولي. ومع ذلك، وكما هو الحال مع جميع مؤسّسات التحكيم الدوليّة، تضع غرفة البحرين لتسوية المنازعات قواعدها قيد المراجعة المستمرّة للتأكّد من توافقها مع أفضل المارسات السائدة. وبناءً على ذلك، في ١ أكتوبر ٢٠٢٢، أصدرت غرفة البحرين لتسوية المنازعات نُسخة مُعدّلة من قواعد التحكيم بناءً على توصية لجنة مراجعة القواعد التي ضمّت أنطونيو بارًا، نائب الأمين العام السابق للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار؛ وأدريان وينستانلي، المدير العام السابق لمحكمة لندن للتحكيم الدولي؛

وتتوفّر القواعد الجديدة باللغات العربيّة والإنجليزيّة والفرنسيّة، واللغات الثلاث متساوية في الحُجّيّة. وكما هو منصوصٌ عليه في المادّة (١-١) من قواعد تحكيم الغرفة للعام ٢٠١٧، سيتمّ تطبيق هذه القواعد الجديدة

ونسيب زيادة، الرئيس التنفيذي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات، وذلك

تلقائيًّا في أيَّ تحكيم يبدأ مع غرفة البحرين لتسوية المنازعات في تاريخ ا أكتوبر ٢٠٢٢ أو بعده.

وتتضمّن قواعد عام ٢٠٢٢ مادّتين جديدتين مهمّتين تعكسان تطوّر المارسات والإجراءات.

المَادّة ٢١ مكرّرًا - التمويل من طرف ثالث

على غرار عدد من المؤسّسات والمراكز الرائدة الأُخرى، ومنها محكمة التحكيم الدوليّة (ICC) ومركز هونغ كونغ للتحكيم الدولي (HKIAC)، اعتمدت الغرفة مادّة جديدة تتطلّب الإفصاح من قبل الطرف المعنيّ عن وجود أيّ تمويل من طرف ثالث تم الحصول عليه في أيّ وقت قبل التحكيم أو أثناءه، والكشف عن هويّة الطرف الثالث المُموّل.

الغرض من هذه المادّة هو تمكين المحكَّمين (أو المحكَّمين المُحتملين) من إجراء تقييم كامل لوجود أيّ تعارض في المصالح قد ينشأ عن مشاركة طرف ثالث مموّل لأحد الأطراف المتنازعة (أو أكثر)، كما تمكين هيئة التحكيم أن تأخذ في الاعتبار التأثير (إن وُجد) لترتيبات التمويل على كُلف التحكيم.

المَادّة ٢٦ مكرّرًا - ضمانات كُلف التحكيم

بالتشاور مع مجتمع التحكيم بشكل عام.

في حين أنّه من المقبول عمومًا أنّ هيئات التحكيم تتمتّع أساسًا بسلطة توجيه أيّ طرف لتوفير ضمان لكُلف التحكيم، وذلك مثلًا كجزء من صلاحيّاتها لإصدار أمر باتّخاذ تدابير مرحليّة أو تحفّظيّة، هناك اتّجاه كما هو معكوس في قواعًد عدد من مراكز التحكيم لتنظيم ضمانات كُلف التحكيم في موادِّ قائمة بذاتها، ومنها قواعد مركز سنغافورة للتحكيم الدولي (SIAC) ومعهد التحكيم التابع لغرفة تجارة ستوكهولم (SCC)

تنصّ المادّة الجديدة (٢٦ مكرّرًا) صراحةً على أنّ لهيئة التحكيم، بناءً على طلب كتابيّ من أيّ طرف، سلطة توجيه توفير ضمان لكُلف التحكيم، على طلب كتابيّ من أيّ طرف، الأخرى فرصة معقولة للردّ على الطلب. وتنصّ هذه المادّة أيضًا على أنّه يجوز للهيئة تعليق طلبات طرف أو رفضها في حال عدم امتثال ذلك الطرف على الفور وبالكامل لأمر توفير ضمان كُلف التحكيم وفقًا للشروط والتوجيهات.

بالإضافة إلى هاتين المادّتين الجديدتين القائمتين بذاتهما، تمّ إجراء عدد من التعديلات لزيادة الوضوح و/أو تعزيز الفعاليّة الإجرائيّة، بما يُخ ذلك:

المادّة ٥-٤ من القواعد والفقرة ١٠ من جدول الرسوم

إنّ إعادة صياغة وتعديل هذه المادّة يُكرّس ممارسة الغرفة بالسماح للطرف غير المتخلّف بتغطية المبالغ المستحقّة عن حصّة الطرف المتخلّف عن دفع رسم إدارة التحكيم، قبل أن تقوم الغرفة بتعليق أو إنهاء إجراءات التحكيم لعدم دفع ذلك الرسم.

المادة ٩-٤

يُزيل النّص المعدّل في المادّة (٩-٤) أيّ التباس سابق حول سُلطة الغرفة، في الدعاوى التي تستوجب تعيين ثلاثة محكّمين، في اختيار محكّم بالنيابة عن الطرف المتخلّف عن تسمية محكّم من قبله، أو في حال عدّم اتّفاق الأطراف على آليّة لتسمية المحكّمين من قبلهم. (لم يكن هناك أصلًا وما زال لا يوجد أيّ التباس حول السلطة الموازية للغرفة في تسمية المحكّم الفرد أو رئيس هيئة التحكيم).

المواد ١٤-١٠ و١٦-٣ و٢٢-١ و٣٥-٦

تماشيًا مع الإرشادات التوجيهيّة الصّادرة عن الغرفة لتشجيع الأطراف وهيئات التحكيم على زيادة استخدام وسائل الاتصال الإلكترونيّة، تنصّ المادّتان (١٤-١٠) و(٣٥-٦) بوضوح على التبليغ الفوري للنُسخ الإلكترونيّة من الأوامر والأحكام.

وتُوجّه المادّة (٦٦-٣) هيئة التحكيم والأطراف خلال الاجتماع الإجرائيّ الأوّليّ للنظر في أفضل طريقة لاستخدام التكنولوجيا لجعل الإجراءات أكثر فعاليّة واقتصادًا.

وتنصّ المادّة (٢٢-١) بشكل لا لُبس فيه على أنّه يجوز عقد جلسات الاستماع والاجتماعات شخصيًّا أو بأيّ وسيلة اتصال الكترونيّة بتوجيه من هيئة التحكيم، والتي تسمح لجميع من يلزم بالحضور.

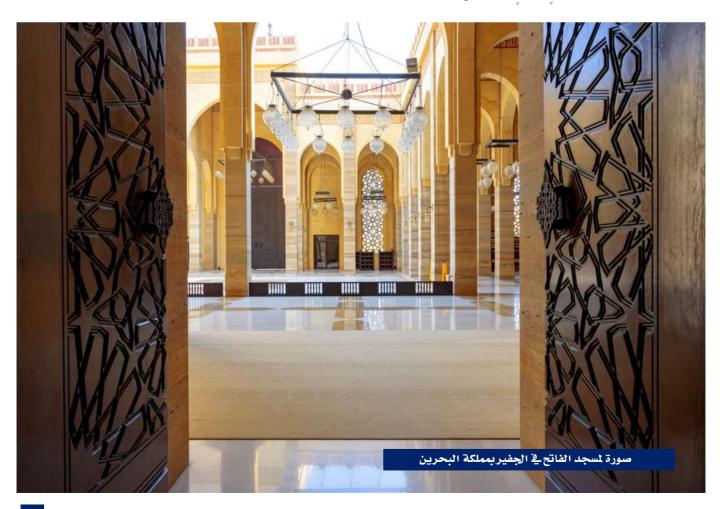
المادة ٢٥ م

المادة ٢٥٨١

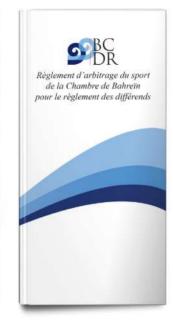
تسمح المادّة المعدّلة (٣٨-٢) لهيئة التحكيم، أو الغرفة قبل تعيين هيئة التحكيم، إدا لم يتمّ اتّخاذ خطوات التحكيم، إدا لم يتمّ اتّخاذ خطوات في إجراءات سير التّحكيم لمدّة ستّة أشهر أو أكثر ولم يتمّ تقديم أيّ اعتراضات مبرّرة على إنهاء إجراءات التحكيم من قبل الأطراف.

تُصحّح هذه المادّة الجديدة إغفالًا في قواعد عام ٢٠١٧ في الطلب (وفقًا لمُمارسات الغرفة) من الخبير المُعين من قبل هيئة التحكيم قبل قبول تعيينه التوقيع على إقرار بالحيدة والاستقلاليّة والإفصاح عن أيّ ظروف قد تُثير شكوكًا مبرّرة بشًأن حيدته أو استقلاليّته، كما هو مطلوبٌ حاليًّا من المحكّمين وأمناء سرّ هيئات التحكيم.

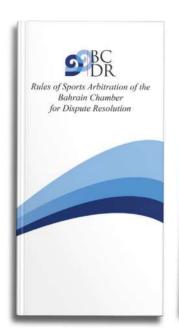
هذه المراجعة الموجزة لقواعد عام ٢٠٢٢ لا تُوفّر عرضًا شاملًا لجميع التعديلات المُطبّقة على القواعد السابقة لعام ٢٠١٧. ويجب على الأطراف المتعاقدة أو المتنازعة النظر بعناية وتمعّن في إجمالي قواعد عام ٢٠٢٢.



٦. قواعد التحكيم الرياضي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات لعام ٢٠٢٢







تستضيف منطقة الخليج العربي العديد من الأحداث والفعاليّات الرياضيّة الدوليّة الكبرى. ومن الأمثلة البارزة على ذلك بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام ٢٠٢٢، التي أقيمت في قطر. كما تستضيف المنطقة سباقات الفورمولا افي البحرين وأبو ظبي والمملكة العربيّة السعوديّة، والعديد من بطولات التنس والفروسيّة وغيرها من البطولات العالميّة في المنطقة، ممّا يعزّز من احتمال نشوب منازعات بين الرياضيّين وغيرهم من المشاركين الرياضيّين، والهيئات والجهات الإداريّة، بالإضافة إلى منظّمي الفعاليات، وكلّ ذلك يتطلّب بشكل خاصّ قواعد مرنة ومتخصّصة.

وبناءً عليه وفي مارس ٢٠٢٢، وبعد ملاحظات وتعليقات الهيئات الرياضية والممارسين والأطراف المهتمة الأُخرى، وبدعم وموافقة مجلس أمناء غرفة البحرين لتسوية المنازعات، أصدرت غرفة البحرين لتسوية المنازعات قواعد التحكيم الرياضي الجديدة باللغات العربيّة والإنجليزيّة والفرنسيّة، والنسخ الثلاث متساوية في الحُجّيّة.

تهدف الغرفة من تطوير قواعد مُصمَّمة خصيصًا لحلّ المنازعات الرياضيّة إلى توفير آليّة فعّالة من حيث الكُلف والوقت لفضّ المنازعات في المجال الرياضي، والمساهمة في تطوير القانون الرياضي وقانون التحكيم في البحرين وعلى الصعيد الإقليمي. كما وستجذب مع الوقت العديد من قضايا التحكيم الرياضي المُتوّعة على المستويين المحلّي والدولي.

تمّ إعداد النسخة الإنجليزيّة من القواعد من قبل لجنة ضمّت السيّد

أدريان وينستانلي، المدير العام السابق لمحكمة لندن للتحكيم الدولي (LCIA)، والسيّد سليم سليمان، مدير دعوى أوّل في غرفة البحرين لتسوية المنازعات، والسيّد حسن البوعينين، مدير دعوى سابقًا في غرفة البحرين لتسوية المنازعات وقاضيًا حاليًّا في المحكمة الكبرى في مملكة البحرين. وقد تمّ إعداد النسخة العربيّة من القواعد من قبل لجنة ضمّت المحامي الأردني الدكتور فارس النشيوات، والسيّد أحمد حسين، المسجّل العام المدير التنفيذي للعمليّات في غرفة البحرين لتسوية المنازعات، والسيّد سليم سليمان. وتمّ إعداد النسخة الفرنسيّة من القواعد من قبل لجنة ضمّت المحامي اللبناني الأستاذ فادي بشارة والسيّد سليم سليمان. وقد أشرف على عمل اللجان باللغات الثلاث الرئيس التنفيذي للغرفة البروفسور نسيب زيادة الذي راجع مسوّدة القواعد النهائيّة باللغات الثلاث ووافق عليها قبل عرضها على مجلس أمناء الغرفة للموافقة عليها.

تلبّي القواعد احتياجات التحكيم الرياضي، مستوحاةً من قواعد أبرز مراكز التحكيم العالميّة المتخصّصة في هذا المجال، ومُستندةً إلى حدّ كبير على بنود قواعد تحكيم الغرفة لعام ٢٠١٧ والتي تمّ اعتمادها في قواعد التحكيم الرياضيّ بشكل متطابق أو متقارب بحسب الاقتضاء.

وتأخذ القواعد بالاعتبار بيئة التحكيم الرياضيّ المحليّة والإقليميّة فيما يتعلّق بسلاسة الوصول للقواعد والفعاليّة في الوقت، وعلى وجه الخصوص من حيث الكُلف.

القواعد

بالنظر إلى تركيزها على التحكيم الرياضيّ، تختلف هذه القواعد عن قواعد تحكيم الغرفة لعام ٢٠١٧ من عدّة نواح:

من حيث تسلسل المحتوى

تم تجميع المواد الواردة في قواعد التحكيم الرياضيّ ضمن فصول مكرّسة للعناصر الرئيسة لإجراءات التحكيم بدلًا من اتّباع تسلسل زمني لمراحل التحكيم كما هو الحال بالنسبة لقواعد تحكيم الغرفة.

اتفاق التحكيم الرياضي

يُمكن لاتّفاق التحكيم بموجب قواعد التحكيم الرياضيّ أن يكون إمّا تعاقديًا وإمّا واردًا في أنظمة أو لوائح الهيئات الرياضيّة (المادّة ١-٢).

التحكيم الاستئنافي

يكون التحكيم بموجب قواعد التحكيم الرياضي إمّا لنزاع يُنظر للمرّة الأولى، وإمّا لنزاع يُنظر المتئنافًا لقرار صادر عن منظّمة رياضيّة أو لحكم تحكيم صادر عن هيئة تحكيم، شريطة وجود اتّفاق صريح على جواز الاستئناف (المادّة ١-١) كما هو وارد في غالبيّة لوائح الاتّحادات الرياضيّة المحليّة والدوليّة.

الحلّ السريع للمنازعات

تُركّز عمليّة التحكيم في قواعد التحكيم الرياضي على تسريع الإجراءات في كلّ مرحلة، مما يُلغي الحاجة إلى أيّ مواد محدّدة للإجراءات المعجّلة ولإجراءات الفصل بشكل مختصر.

تمثيل الأطراف

بما أنّه من الشائع أن يتمثّل الأطراف في المنازعات الرياضيّة من قبل وكلائهم أو من قبل أفراد آخرين يثقون بهم، تسمح قواعد التحكيم الرياضي بتمثيل الأطراف من قبل أيّ ممثّل "مفوّض"، حتى لولم يكن محاميًا (المادّة ٢-٢(أ) والمادّة ٣-٢(أ)).

التنازل عن الحقّ في طلب تدابير مرحلية من الجهات الرسمية

عند الاتّفاق على اللجوء إلى التحكيم بموجب قواعد التحكيم الرياضي، يتنازل الأطراف عن حقّهم في التقدّم إلى أيّ جهة حكوميّة أو قضائيّة بطلب أيّ تدابير حماية طارئة أو غيرها من التدابير المرحليّة (المادّة ٧٧-). ويتماشى ذلك مع المتطلّب المنصوص عليه في أنظمة ولوائح غالبيّة الهيئات الرياضيّة الدوليّة، في حين أنّه يُشكّل اختلافًا بالنسبة للمادّة (١٢-١٤) من قواعد تحكيم الغرفة لعامي ٢٠١٧ و٢٠٢٢ والتي لم يتمّ اعتمادها في قواعد التحكيم الرياضي.

الكُلف

يأخذ جدول رسوم قواعد التحكيم الرياضي بالاعتبار ظروف الرياضة المحليّة والإقليميّة، ويضمن إمكانيّة اللجوء إلى التحكيم الرياضي بحسب قواعد الغرفة لمُختلف المُطالبات بغضّ النظر عن قيمتها، كبيرة كانت أو صغيرة.

قائمة المحكّمين الرياضيين

بموجب (المادّة ١٦-١٦) من قواعد التحكيم الرياضي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات، ومواءمة مع قواعد التحكيم الرياضي لأبرز مراكز وهيئات التحكيم، لا يجوز تعيين سوى المحكَّمين اللُدرجين في جدول المحكَّمين الرياضيّين المُعتمد من الغرفة، ما يُجنَّب إطالة أمد عمليّة تسمية وتعيين المحكَّمين ويضمن تعيين محكَّمين لا تضارب مصالح لديهم ومن ذوى الكفاءة في التحكيم الرياضي.

ويضم جدول المحكَّمين الرياضيّين المُعتمد من غرفة البحرين لتسوية المنازعات المُتاح على الموقع الإلكتروني للغرفة www.bcdr.org محكَّمين مرموقين في المجال، مع التركيز على ممارسين مُرتبطين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنهم محمد عبد الرءوف وبندر الحميداني ورشيد العنزي وسلطان السويدي وليريون

Chazournes وStavros Brekoulakis وChazournes ومحمد مقبل Francisco González de Cossío ومحمد مقبل ووليلى الشنتناوي وJan Paulsson وعائشة مطيويع وGeorgios Petrochilos وSaëtan Verhoosel و Georg von ودلال صنقور وإسماعيل سليم وJodd Wetmore وSegesser

وستقوم غرفة البحرين لتسوية المنازعات بتحديث هذا الجدول بشكل دؤوب ومستمر لتوسيع خيارات اختيار المحكَّمين المتاحين أمام الأطراف المتنازعة والغرفة.

٧. المؤتمرات والفعاليّات الأُخرى

النسخة الثانية عشرة من مسابقة Vis السنوية التحضيرية للشرق الأوسط

استضافت غرفة البحرين لتسوية المنازعات، في مارس ٢٠٢٢، النسخة الثانية عشرة من مسابقة Vis السنوية التحضيرية للشرق الأوسط، وذلك بالتعاون مع شركائها برنامج تطوير القانون التجاري (CLDP) التابع لوزارة التجارة الأميركية، ومركز الدراسات القانونية الدولية (CILE) لجامعة Pittsburgh الأميركية.

وتضمّن برنامج المسابقة لهذا العام تدريبًا لمدّة ثلاثة أيّام استضافت خلاله غرفة البحرين لتسوية المنازعات في مكاتبها عشرة فرق وحوالي ٧٠ طالبًا ومدرّبًا وأعضاء هيئة تدريس ومستشارين. كما تمّ بثّ التدريب أيضًا عبر الإنترنت لتمكين الوصول إليه عن بُعد للفرق التي لم تتمكّن من المشاركة في البرنامج.

وأعقب التدريب مسابقة صوريّة على مدى ثلاثة أيّام استضافتها الجامعة الملكيّة للبنات (RUW)، الشريك الأكاديمي للبرنامج. شارك في المسابقة ٥٥ فريقًا من ٢٤ دولة وتمّ عقد غالبيّة الجلسات عن بُعد مع عقد بعض الجلسات بشكل شخصي، الأمر الذي شكّل عودة المسابقة للمنافسة بالحضور الشخصيّ في فترة ما بعد الجائحة.

تم عقد ما مجموعه ٧٢ جلسة عامّة و١١ جلسة تصفية انتهت بفوز فريق جامعة قرطاج من جامعة قرطاج من

تونس في الجلسة النهائية. وضمّت هيئة التحكيم في الجلسة النهائية اسمين معروفين في مجال اتّفاقيّة الأمم المتّحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (CISG) هما البروفسور Harry Flechtner والبروفسور Petra Butler وترأّس الهيئة المحامي مازن غصن من مكتب عالم

تهدف غرفة البحرين لتسوية المنازعات من خلال دعمها لمسابقة Vis السنوية التحضيرية للشرق الأوسط إلى زيادة الوعي بالتحكيم التجاري الدولي، ورفع معايير مهارات الترافع الكتابي والشفهي، وعلى نطاق أوسع، تعزيز دراسة وممارسة القانون التجاري الدولي والتحكيم في الشرق الأوسط. وتعمل غرفة البحرين لتسوية المنازعات على أن تبقى مسابقة Vis السنوية التحضيرية للشرق الأوسط جزءًا لا يتجزّأ من مهامها، لمساعدة الطلاب على اكتساب المعرفة الأكاديمية والعملية في التحكيم وبناء شبكة معارف مهمّة في حياتهم المهنية. ومنذ إنشاء المسابقة في عام وبناء شبكة معارف مهمّة في حياتهم المهنية. ومنذ إنشاء المسابقة في عام (٢٠١١، استفاد أكثر من ٨٥٠ طالبًا من هذه التجربة الفريدة.

وتُعرب غرفة البحرين لتسوية المنازعات عن امتنانها لكلّ الذين دعموا البرنامج هذه السنة والسنوات السابقة والذين يقدّمون له دعمهم المستمرّ محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، سواء من خلال تقديم التدريب أو الجوائز الماليّة للطلّاب المتميّزين أو التطوّع بوقتهم للمشاركة في البرنامج.

اجتماع لغرفة البحرين لتسوية المنازعات على مائدة الإفطار في دبي

نظّمت غرفة البحرين لتسوية المنازعات في مايو ٢٠٢٢ في دبي لقاءً صباحيًّا على مائدة الإفطار ضمن جولة ترويجيّة إقليميّة للتعريف بخدمات الغرفة المتميّزة والمتنوّعة في مجال الوسائل البديلة لتسوية المنازعات وتسليط الضّوء على آخر التطوّرات في الغرفة.

وحضر اللقاء أكثر من ٥٠ مشاركًا منهم محامون محليّون ودوليّون ومحكّمون وخبراء ومستشارون وممثّلون لشركات دوليّة وهيئات ودوائر ومؤسّسات حكوميّة وخاصّة.

وشَهِدَ اللقاء كلمات للبروفسور نسيب زيادة، الرئيس التنفيذي للغرفة، Reza Jan Paulsson ولأعضاء مجلس أمناء الغرفة البروفسور Adrian Cole ونادين دبّاس أشقر، بالإضافة إلى سليم سليمان، مدير دعوى أوّل لدى الغرفة، وفاطمة الزايد الجلاهمة، مديرة دعوى لدى الغرفة.

استعرض البروفسور زيادة في كلمته الافتتاحيّة هيكليّة الغرفة وعمليّاتها، والأدوار المختلفة لمحكمة الغرفة وجناح التحكيم الدولي والوساطة الدوليّة التابع للغرفة، كما ذُكر سابقًا في هذا التقرير. وتحدّث زيادة عن الحجم الحالي وعدد القضايا والدعاوى التي تسجّلها غرفة البحرين لتسوية المنازعات بالإضافة إلى اعتماد قواعد تحكيم معدّلة وقواعد جديدة

مخصّصة للتحكيم الرياضي، متحدّثًا عن قرب إصدار الغرفة في المستقبل لقواعد جديدة لإدارة عمليّات التحكيم الحرّ وقواعد أُخرى جديدة للتحكيم في المنازعات المتعلّقة بمجال التمويل الإسلامي.

وتحدّث زيادة عن الأهميّة التي تُوليها الغرفة للفُرص والبرامج التدريبيّة والتعليميّة، حيث تعقد بانتظام دورات تدريبيّة وورش عمل حول التحكيم والوساطة، وتنظّم فعاليّات عالميّة حول التحكيم الدولي. وأشاد البروفسور زيادة بالمجلّة القانونيّة للتحكيم الدولي التي تصدرها الغرفة مرّتين في السنة والمعروفة باسم "BCDR International Arbitration Review"، والتي باتت مشهودًا لها دوليًا كإصدار علميّ رائد، حيثُ يُساهم بالمجلّة بانتظام أعضاء مرموقون يمثلون مجتمع التحكيم الدولي.

كما أُطلع البروفسور زيادة الحضور على جهود الغرفة في تمثيل مملكة البحرين في اجتماعات الفريق العامل الثاني للجنة الأمم المتّحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) بشأن تسوية المنازعات بشأن القضايا المتعلقة بالتحكيم المعجّل، والفريق العامل الثالث المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ISDS Reform)، والتي سيتمّ استعراضها بالتفصيل لاحقًا في هذا التقرير.

وأعرب البروفسور زيادة في الختام عن إيمانه الراسخ بأنّ نجاح الغرفة

مرتبط بالعديد من العوامل، منها التعاون المستمرّ مع الجهات والمؤسّسات الأُخرى. وأخيرًا، وانطلاقًا من تنظيم الغرفة المتكرّر لمؤتمرات مشتركة مع مؤسّسات أُخرى وتوقيعها اتّفاقيات تعاون، رأى زيادة أنّ "النجاح يمكن تحقيقه دون الحاجة إلى التنافس مع مؤسّسات التحكيم الأُخرى" وأنّ "المؤسّسات يمكنها أن تتشارك الموارد والخبرات فيما بينها دون الإضرار بطريقة عملها".

استنادًا إلى خبرته كمحكم فرد في قضية تحكيم لدى الغرفة بشأن نزاع حول مشروع كبير يتعلّق بالبنية التحتيّة في البحرين، ناقش Adrian Cole المادّة (٦) من قواعد تحكيم الغرفة والمتعلّقة بالإجراءات المعجّلة، حيث أوضح Cole كيف مكّنت المادّة (٦) الأطراف والمحكم الفرد من الاتّفاق على إجراءات تحكيم سريعة وبكُلف متدنّية. وكانت النتيجة صدور قرار تحكيم في غضون ستة أشهر من تسجيل الدعوى لدى الغرفة، على الرغم من المسائل المُعقّدة التي كان يجب البتّ فيها.

شاركت نادين دبّاس أشقر الحضور أيضًا تجربتها في العمل والتعاون مع الغرفة، حيث ناقشت دبّاس أشقر مادّتين من قواعد تحكيم الغرفة وهما المادّة (١٠) التي تتناول حيدة المحكّمين، والمادّة (٤٠) المتعلّقة بالسرّية.

ولاحظت دبّاس أشقر أنّ الفقرة الثانية من المادّة (١٠) من قواعد الغرفة تتبنّى نهجًا أكثر تفصيلا فيما يتعلّق بمقابلات المحكّمين المُرشّحين، وتُحدّد بوضوح المسائل التي يُمكن مناقشتها أثناء هذه المقابلات، وهي (١) الطبيعة العامّة للنزاع، (٢) توافر الوقت لدى المرشّح، (٢) التحقّق من أيّ تعارض في المصالح، و(٤) بموافقة مكتوبة من جميع الأطراف، مدى ملاءمة مرشّحين لتسميتهم كمحكّم رئيس. وأشارت دبّاس أشقر إلى أنّ الغرفة بالواقع قد كرّست في قواعدها حُكمًا موجودًا في العديد من أدوات الغرفة بالواقع قد كرّست في قواعدها حُكمًا موجودًا في العديد من أدوات للمحكّمين حول المقابلات مع المحكّمين المحتملين أو المقابلات مع المحكّمين المحتملين أو Institute of Arbitrator's Guideline on Interviews for

فيما يتعلّق بالسرّيّة، أشارت دبّاس أشقر إلى أنّ الاستطلاعات أظهرت

باستمرار أنّ السريّة في التحكيم التجاري الدولي هو أمر بغاية الأهميّة للأطراف، وأنّ أغلبيّة المشاركين في الاستطلاع يعتقدون أنّ السريّة يجب أن تكون هي القاعدة بالأصل إلّا إذا أتّفق الأطراف على خلاف ذلك. وأشارت دبّاس أشقر إلى أنّ معظم قواعد مراكز التحكيم لا تتناول هذه المسألة بشكل مباشر، وتشير فقط إلى خصوصيّة الجلسات والمداولات وسريّة أحكام التحكيم، في حين أنّ المادّة (٤٠) من قواعد تحكيم غرفة البحرين لتسوية المنازعات تختلف، حيث توسّع القواعد من نطاق التزامات السريّة بشكل صريح لتشمل المعلومات السريّة التي تمّ الكشف عنها أثناء التحكيم من قبل الأطراف أو الشهود.

تناول تمثيل الأطراف، مُتطرّقًا إلى جانبين من هذه المادّة. أوّلًا، تجعل منه المادّة إضافة أعضاء جُدد لفريق المثلين القانونيّين خاضعًا لموافقة هذه المادّة إضافة أعضاء جُدد لفريق المثلين القانونيّين خاضعًا لموافقة هيئة التحكيم، التي يُمكنها رفض إضافة مُمثّل جديد إذا كان من شأن ذلك أن يؤدّي إلى تعارض في المصالح، وتعريض تشكيل الهيئة أو نزاهة إجراءات التحكيم للخطر. واعتبر Mohtashami أنّ هذه المادّة تُشكّل ضمانة إجرائيّة مهمّة للحماية من التعسّف في تعيين ممثّل قانوني من أجل تأخير الإجراءات أو إفشالها. ثانيًا، تتطرّق المادّة (٢١) إلى معايير السلوك الخمسة المتوقعة من المثّلين القانونيين للأطراف، والتي تلعب دورًا مهمًا في تحديد "القواعد الأساسيّة" للتحكيم، وإدارة توقّعات الأطراف، وضمان وجود فرص متكافئة. ويُعتبر هذا الجانب مهمًا عندما يكون مهثّلو الأطراف منتسبين إلى نقابات من دولٍ مُختلفة وخاضعين لقواعد سلوك مختلفة.

كما تناول Mohtashami إجراءات الفصل بشكل مختصر في المادّة (١٨) من قواعد تحكيم الغرفة. ورأى أنّ الغرفة سارت على خُطى مؤسّسات تحكيميّة أُخرى في تبنّي آليّة للتخلّص السريع من الدعاوى والدفوع التي من الواضح أنّ لا أساس لها. ومع ذلك، وفي حين أنّ المؤسّسات الأُخرى (ولا سيّما المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار "ICSID" ومركز سنغافورة للتحكيم الدولي "SIAC") قد قصّرت إجراءات الفصل المبّكر الخاصّة بها في معالجة المطالبات أو الدفاعات



الرئيس التنفيذي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات البروفسور نسيب زيادة متحدَّفًا في الاجتماع الترويجي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات على مائدة الإفطار في دبي. جلوسًا من اليسار إلى اليمين: سليم سليمان ورضا محتشمي ويان بولسون ونسيب زيادة ونادين دباس أشقر وأدريان كول وفاطمة الزايد الجلاهمة

التي "تفتقر بوضوح لأساس قانوني"، فإنّ قواعد الغرفة أخذت بُعدًا أوسع في تمكين هيئة التحكيم من اعتماد إجراءات الفصل بشكل مختصر للفصل "بأيّ مسألة قانونيّة أو واقعيّة" قد تكون مؤثّرة في نتيجة التحكيم.

وأشار Mohtashami إلى أنّه ينبغي على هيئات التحكيم توخّي الحذر في اعتماد إجراءات الفصل بشكل مختصر للفصل في مسائل واقعيّة قد تتطلّب مراجعة شهادات الشهود والأدلّة الوثائقيّة، لأنّ ذلك قد يُثير مخاوف تتعلّق بمبدأ الوجاهيّة في مرحلة تنفيذ حكم التحكيم. قد يكون هذا مُهمًّا بشكل خاص في الدول التي تعتمد على نظام القانون المدني غير رائجة كما هي في الدول التي تعتمد على نظام القانون المام (civil law jurisdictions) غير رائجة كما هي في الدول التي تعتمد على نظام القانون العام /الأنجلو عير رائجة كما هي في الدول التي تعتمد على نظام القانون العام /الأنجلو الغرفة تؤمّن وسيلة بديلة لاتّخاذ قرار سريع في مرحلة مُبّكرة من عمليّة التحكيم ألا وهي المادة (١٦) التي تُمكّن هيئة التحكيم من اتّخاذ قرارات بشأن مسائل أوليّة وفصل التحكيم إلى أكثر من جزء (bifurcation) من ضمن واجب الهيئة في إدارة التحكيم بشكل "يُسرّع الفصل في النزاع، متفادية أيّ تأخير أو نفقات غير ضروريّين".

تحدّثت فاطمة الزايد الجلاهمة عن استخدام الوسائل الإلكترونيّة في

إجراءات التحكيم أمام الغرفة. ولاحظت الجلاهمة أنّ قواعد التحكيم لعام ٢٠١٧ كانت أصلًا تُجيز استخدام وسائل الاتصال الإلكترونيّة في قضايا التحكيم أمام الغرفة لزيادة كفاءة واقتصاديّة إجراءات التحكيم. ومع ذلك، أصدرت الغرفة توصيات وإرشادات لهيئات التحكيم والأطراف مع بداية جائحة كوفيد-١٩ لتشجيع استخدام الوسائل الإلكترونيّة كلما أمكن ذلك بموجب القواعد. وأبلغت الحضور أنّ قواعد التحكيم المتوقعة لعام ٢٠٢٢ ستحتوي، بالفعل، على مواد تفرُضُ استخدام الوسائل وسائل الإلكترونيّة لما فيه المصلحة العامّة في توفير الوقت وتعزيز كفاءة الإجراءات وخفض الكُلف في إجراءات التحكيم أمام الغرفة.

وقدّم سليم سليمان لمحة عامّة عن قواعد التحكيم الرياضيّ لعام ٢٠٢٢ الصادرة عن الغرفة والتي كان قد تمّ إطلاقها مؤخّرًا، موضحًا أنّ قواعد التحكيم الرياضيّ للغرفة تستند إلى حدّ كبير على أحكام قواعد التحكيم العامّة الصادرة عن الغرفة في العام ٧١ أ ٢٠ ، مع إدخال التعديلات اللازمة لتلبية الاحتياجات المحدّدة لحلّ المنازعات الرياضيّة. وقد تمّ استعراض تفاصيل قواعد التحكيم الرياضي للغرفة سابقًا في هذا التقرير.

وألقى السيّد Jan Paulsson الكلمة الختاميّة خلال اللقاء.

طاولة نقاش مستديرة حول "البحرين؛ مقرًا للتحكيم التجاري الدولي"

استضافت غرفة البحرين لتسوية المنازعات في نوفمبر ٢٠٢٢ طاولة نقاش مستديرة حول موضوع "البحرين: مقرًا للتحكيم التجاري الدولي".

وبحضور أكثر من ٢٠ ممثّلا من القطاعين العام والخاص، ومن ضمنهم نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز، ومستشارون داخليّون للشركات ومحامون ومحكَّمون، سلّطت النقاشات الضوء على جاذبيّة البحرين كمقرِّ للتحكيم.

واستعرض معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة، نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز، في كلمته الافتتاحية، نبذة مختصرة حول الإجراءات والخطوات التي اتّخذتها مملكة البحرين على مدار السنوات الماضية لمواءمة نظامها القانوني مع أبرز النُظم القضائية الداعمة والمشجّعة للتحكيم.

ومؤخّرًا منذ بداية العام ٢٠٢١، التزمت البحرين بعدد من المبادرات التي تُسهّل "الوصول إلى العدالة"، أبرزها وجود منظومة تسوية منازعات تُركّز على الوسائل البديلة لتسوية المنازعات ومنها التحكيم والوساطة. وسلّط معاليه الضوء بعد ذلك على الموقف الداعم للتحكيم من قبل السلطة القضائية في البحرين، وشدّد على رغبة السلطة القضائية بأن تكون "منفتحة" و"متجاوبة"، وتُشارك في الحوار حول كيفيّة دعم التحكيم، وتعزيز مكانة مملكة البحرين كمقرّ للتحكيم.

تحدّث بعد ذلك البروفسور نسيب زيادة، الرئيس التنفيذي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات، حول بعض الاعتبارات المتعلّقة بأهمّيّة مقرّ التحكيم، مذكّرًا الحاضرين بأنّ اختيار المقرّ عادةً ما يكون ضمن أوّل القرارات التي تتّخذها أطراف النزاع أو هيئة التحكيم أو المؤسّسة التي تُدير النزاع. وأشار البروفسور زيادة إلى أنّ المقرّ الداعم للتحكيم هو المقرّ الذي يكون



مجهّزًا بمنظومة قانونيّة داعمة للتحكيم، مع قانون تحكيم دوليّ عصريّ يوفّر الأرضيّة والإطار الضروريّين لتسهيل التسوية العادلة للمنازعات، من خلال الحدّ من تدخّلات المحاكم في النزاعات التي اتّفقت فيها أطراف النزاع على تسويتها عبر التحكيم.

ومؤكّدًا على حديث معالي نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز، لاحظ البروفسور زيادة أنّ المقرّ الداعم والمحفّز للتحكيم هو المقرّ الذي يستفيد من سلطة قضائيّة داعمة للتحكيم قائلًا: "يُمكن للعلاقة بين هيئات التحكيم الخاصّة والمحاكم الوطنيّة العامة أن تُكوّن شراكةً حقيقيّةً حين تدعم المحاكم آليّات وإجراءات التحكيم، وتحترم حُدودها، بينما تحتفظ لنفسها بحقّ الرقابة المعقولة على حالات التجاوز."

يجب على المقرّ الداعم للتحكيم أن يمنح الأطراف المتنازعة خيار من يمثّلهم في التحكيم عبر ممثّلين من اختيارهم، سواءً كان ذلك من ممثّلين من داخل مقرّ التحكيم أو خارجه. ويجب على المقرّ أن يوفّر حصانة للمحكَّمين وأمناء سرّ هيئات التحكيم من المسؤوليّة عن أيّ فعل أو امتناع عنه يكونان قد تمّا بحسن نيّة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البلد الذي يستضيف مقرّ التحكيم أن يكون مُلتزمًا بالاتّفاقيّات والمعاهدات الدوليّة المتعلّقة بالاعتراف وتنفيذ اتّفاقات وأوامر وقرارات وأحكام التحكيم الأخنيية.

وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات القانونية، أشار البروفسور زيادة إلى أنّه يستوجب في مقرّ التحكيم أن يكون الوصول إليه سهلًا وآمنًا للأطراف والشهود والمحامين والمحكّمين، بالإضافة إلى كونه خاليًا من القيود المبالغ فيها أو غير المنطقية. ويجب على مقرّ التحكيم أن يوفّر مرافق كافية لتقديم الخدمات المطلوبة لإجراءات التحكيم الدولي ومنها خدمات التدوين الحيّ، وقاعات الجلسات والخدمات الإدارية وخدمات الترجمة.

ثم أشار البروفسور زيادة إلى أنّ اختيار المقرّ سيترتّب عليه عواقب قانونيّة مهمّة لعمليّة وإجراءات التحكيم، حيث من المرجّع أن تخضع العمليّة التحكيميّة لقانون دولة المقرّ. وسيترتّب على اختيار المقرّ عواقب تتعلّق

بنهائية قرار التحكيم، بما في ذلك أيّ حقّ للطعن فيه في محاكم مقرّ التحكيم، ورأى البروفسور زيادة أنّ أيّ أحكام إلزامية لمقرّ التحكيم، وكذلك القواعد الناظمة للطعن في قرار التحكيم بالإلغاء أو البطلان، يجب أن تكون متوافقة مع المعايير والاتفاقيّات الدوليّة، مثل قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي المعتمد على نطاق واسع، واتّفاقيّة نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبيّة وتفيذها، والتي صدّقت عليها حتّى الآن أكثر من ١٧٠ دولة.

ثم تحدّث الرئيس التنفيذي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات عن الفرق بين مقرّ التحكيم (seat of arbitration) ومكان جلسات التحكيم لن (venue of arbitration)، مشيرًا إلى أنّ المقرّ الداعم للتحكيم لن يفرض على الأطراف أو المحكَّمين الحاجة إلى عقد جلسات استماع أو تداول في مقرّ التحكيم.

وربط بعد ذلك البروفسور زيادة بين كل ما سبق بيانه أعلاه مع واقع المنظومة القانونية القائمة في مهلكة البحرين. وأشار إلى أنّ البحرين طرفً في العديد من الإتفاقيّات الدوليّة الداعمة للتحكيم، وليس أقلّها اتفاقيّة نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبيّة وتنفيذها، والتي صادقت عليها البحرين في عام ١٩٨٨. كما أشار أيضًا إلى أنّ البحرين أصدرت القانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٥، والذي تضمّن سريان أحكام قانون الأونسيترال النموذ جي للتحكيم التجاري الدولي على كلّ تحكيم سواءً كان هذا التحكيم محليًّا أو دوليًّا، ومنح الحصانة للمحكّمين والعاملين لديهم والمفوّضين من قبلهم بالقيام ببعض الأعمال الموكلة إليهم، وذلك فيما يتعلّق بأيّ فعل أو امتناع عنه في سبيل تنفيذ مهامهم (إلّا إذا كانت ناتجةً عن سوء نيّة أو خطأ جسيم). كما يسمح القانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٥ للمحامين غير البحرينيّين بالمشاركة في قضايا التحكيم الدولي التي تتّخذ من البحرين مقرًّا لها، ويستدعي من القضاة مراعاة الأصل الدولي لقانون الأونسيترال النموذ جي عند تفسير أحكامه، والحاجة إلى تعزيز توحيد تطبيقه ومراعاة حسن النيّة.

فعاليّة "GAR Live" أبوظبي

نظّمّت (Global Arbitration Review (GAR)، في يناير ٢٠٢٣، مؤتمرها "GAR Live" في أبو ظبي تحت شعار "التنبّؤ بالنزاعات المستقبليّة". وترأس المؤتمر كلّ من Alec Emmerson، محكَّم مستقلّ، ولارا حمود، مستشار قانوني أوّل في شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) ومحكَّم مستقلّ.

وألقى الكلمة الافتتاحيّة Alexis Mourre، الرئيس السابق لمحكمة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية (ICC) والشريك المؤسّس له MGC Arbitration، حول موضوع الإصلاحات المنتظمة لقوانين وتشريعات التحكيم.

شارك البروفيسور نسيب زيادة، الرئيس التنفيذي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات، في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التي حملت عنوان "إلى أين

يتّجه التحكيم في منطقة الشرق الأوسط؟". ترأس الجلسة النقاشيّة Alec بيّس الوسائل Christian Alberti بمشاركة المتحدّثين ADR والمستشار العام في المركز السعودي البديلة لتسوية المنازعات ADR والمستشار العام في المركز السعودي للتحكيم التجاري، وعلي الهاشمي، الشريك الإداري في Advocacy والمستشار القانوني، وGraham Lovett، عضو مجلس الإدارة في محكمة التحكيم لمركز دبي للتحكيم الدولي.

وناقشت الجلسة المواضيع التالية: آثار التغييرات في قواعد المركز السعودي للتحكيم التجاري وإصلاحات المحكمة السعودية؛ وما هو التأثير المحتمل لقواعد مركز دبي للتحكيم الدولي الجديدة وما الذي ينتظر مستقبل دبي؛ هل سيصبح سوق أبوظبي العالمي (ADGM) بمثابة ماكسويل تشامبرز في

الشرق الأوسط؟ هل يكتسب المركز العُماني زخمًا، بالإضافة إلى (موضوع البروفسور زيادة)"إلى أين تتّجه غرفة البحرين لتسوية المنازعات بدون الجمعيّة الأميركيّة للتحكيم (AAA)؟"

وخلال حديثه عن الموضوع ومكانة غرفة البحرين لتسوية المنازعات كمؤسّسة قائمة ومستقلة ومرموقة، أشار البروفسور زيادة إلى أنّه عندما تمّ اتّخاذ قرار إنشاء غرفة البحرين لتسوية المنازعات، كان المؤسّسون يتطلّعون إلى الحصول على دعم تطبيقي وتدريبي من مؤسّسة تحكيم صديقة تعمل بشكل جيد ومعترف بها دوليًّا.

تم توقيع مذكّرة تفاهم في نهاية عام ٢٠٠٨ بين وزارة العدل البحرينية والجمعيّة الأميركيّة للتحكيم والتي بموجبها كان على الجمعيّة تقديم المشورة الفنيّة لغرفة البحرين لتسوية المنازعات، والمعرفة الإداريّة والتدريب للموظّفين والمحكَّمين والوسطاء. ودشّنت غرفة البحرين لتسوية المنازعات بالتعاون مع الـ AAA (أي الـ BCDR-AAA) نشاطاتها في عام 17٠١، وكان هناك تعاون مكتّف بين الغرفة والجمعيّة في السنوات الأُولى للتأسيس.

كانت غرفة البحرين لتسوية المنازعات بحلول عام ٢٠١٣ قد نمت ونضجت وتطوّرت، وحافظت منذ ذلك الوقت على درجة عالية من الاستقلاليّة عن الجمعيّة الأميركيّة للتحكيم في نشاطاتها اليوميّة. وكانت كلّ قرارات إدارة القضايا تُتّخذ من قبل غرفة البحرين لتسوية المنازعات بمفردها، كما كانت الغرفة تقوم بإدارة ميزانيّتها بشكل مستقلِّ تمامًا. أطلقت غرفة البحرين لتسوية المنازعات مجلّة التحكيم الخاصّة بها في عام ٢٠١٤ تحت البحرين لتسوية المنازعات مجلّة التحكيم الخاصّة بها في عام ٢٠١٤ تحت مؤشرًا على أنّ هذه المجلّة مستقلّة تمامًا عن الجمعيّة الأميركيّة للتحكيم. كلّ البرامج التدريبيّة ومسابقة Vi التحضيريّة للشرق الأوسط كانت تنظّمها غرفة البحرين لتسوية المنازعات وقعت اتّفاقيّة تعاون مع محكمة التحكيم غرفة البحرين لتسوية المنازعات وقعت اتّفاقيّة تعاون مع محكمة التحكيم الدائمة في عام ٢٠١٢.

وعندما قامت غرفة البحرين لتسوية المنازعات بمراجعة قواعد التحكيم الخاصة بها في عام ٢٠١٥، كانت القواعد الجديدة للجمعية الأميركية

للتحكيم في ذلك الوقت لعام ٢٠١٤ مجرد مصدر واحد من العديد من المصادر التي استشارتها لجنة مراجعة قواعد غرفة البحرين لتسوية المنازعات لوضع قواعدها الجديدة. كما استعانت اللجنة بأحدث قواعد مؤسسات التحكيم الدولية والإقليمية الرائدة بالإضافة إلى قواعد الأونسيترال للتحكيم لعام ٢٠١٠. ونتيجة لذلك، اعتمدت القواعد الجديدة لغرفة البحرين لتسوية المنازعات أفضل المعايير في التحكيم الدولي، بينما كانت مُصمّمة بشكل يتناسب مع الاحتياجات المحلية والإقليمية.

وبدورها قامت الجمعيّة الأميركيّة للتحكيم بتطوير أنشطة تعاون مع مؤسسات تحكيم أُخرى في المنطقة، مع احتفاظها بشراكتها مع غرفة البحرين لتسوية المنازعات. وقد كان هناك تفاهم متبادل بين كلّ من غرفة البحرين لتسوية المنازعات والجمعيّة الأميركيّة للتحكيم على إمكانيّة استكشاف كلِّ منهما لمجالات تعاون مختلفة بشكل مستقل.

وعلى امتداد سنوات الشراكة، كانت المشاركة الرئيسة للجمعيّة الأميركيّة للتحكيم في غرفة البحرين لتسوية المنازعات من خلال وجود ممثّلين رفيعي المستوى للجمعيّة في عضويّة مجلس أمناء غرفة البحرين لتسوية المنازعات.

وفي عام ٢٠٢١، تمّ منح غرفة البحرين لتسوية المنازعات استقلاليّة إداريّة وماليّة كاملة عن الحكومة البحرينيّة. وفي انعكاس للاستقلال الإداريّ والماليّ الكامل والاكتّفاء الذاتيّ الذي حقّقته الغرفة، وصلت في ٢٦ ديسمبر ٢٠٢١ علاقة الشراكة الرسميّة بين الغرفة والجمعيّة الأميركيّة للتحكيم إلى خواتيمها بطريقة وديّة جدًّا، وبالاتّفاق المتبادل بين الجانبين.

ومع ذلك، اتفقت غرفة البحرين لتسوية المنازعات والجمعيّة الأميركيّة للتحكيم على الحفاظ على علاقات التعاون، مع كامل تقدير غرفة البحرين لتسوية المنازعات للمساهمات القيّمة لهذه العلاقة في الوصول للمكانة العالميّة التي وصلتها غرفة البحرين لتسوية المنازعات، والتي أصبحت الآن مؤسّسة راسخة تمامًا ومرموقة على المستوى الدولي. وتتجلّى أوجه العلاقة الوديّة والداعمة المستمرّة بين غرفة البحرين لتسوية المنازعات والجمعيّة الأميركيّة للتحكيم من خلال استمرار تواجد رئيس الجمعيّة الأميركيّة للتحكيم كعضو مهم في مجلس أمناء غرفة البحرين لتسوية المنازعات.

مؤتمر المجلس الدولي للتحكيم التجاري (ICCA) في إدنبرة

شاركت غرفة البحرين لتسوية المنازعات في المؤتمر الخامس والعشرين للمجلس الدولي للتحكيم التجاري (ICCA) الذي استضافته إدنبرة في سبتمبر ٢٠٢٢، بعد تأجيله لمدّة عامين بسبب جائحة كوفيد-١٩. وقد كانت فرصة التواصل واللقاءات الشخصية محلّ تقدير الجميع. ومثّل غرفة البحرين لتسوية المنازعات في المؤتمر السيّد أحمد حسين المسجّل العام المدير التنفيذي للعمليات، وفاطمة الجلاهمة، مدير دعوى، اللذين كانا

سعيدين بالترحيب بزوار جناح غرفة البحرين لتسوية المنازعات.

مستوحىً من "عصر التنوير" في اسكتلندا في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، اعتمد المؤتمر موضوع "عصر التنوير في التحكيم؟" وكان يهدف إلى استخلاص دروس من الماضي في السعي لمواجهة التحديات التي تواجه التحكيم.

المؤتمر السنوي لنقابة المحامين الدوليّة في ميامي

كما هو الحال في السنوات السابقة، كانت غرفة البحرين لتسوية المنازعات حاضرة أيضًا كعارض ومشارك في المؤتمر السنوي لنقابة المحامين الدوليّة في ميامي في أكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٢. وكما هو الحال مع مؤتمر المجلس الدولي للتحكيم التجاري، كان المؤتمر السنوي لنقابة المحامين الدوليّة لعام ٢٠٢٢ بمثابة عودة إلى الاجتماعات واللقاءات الشخصيّة، حيث حضره أكثر من ٢٠٠٠, ٥ ممارس في القانون والمجالات ذات الصلة. وبالإضافة إلى الترويج لخدماتها المتكاملة في مجال الحلول البديلة لتسوية المنازعات ومجلّتها القانونيّة العلميّة وغيرها من المنشورات والإصدارات، شاركت غرفة البحرين لتسوية المنازعات بنشاط في الجلسات المختلفة المتعلّقة بالتحكيم الدولي.

محاضرات هيئة التشريع والرأي القانوني

ويمتد تفاعل وتواصل غرفة البحرين لتسوية المنازعات مع الأطراف المعنية المحلية أيضًا إلى هيئة التشريع والرأي القانوني في مملكة البحرين. وفي فبراير ٢٠٢٢، وكجزء من سلسلة محاضرات "أضواء قانونيّة" التي تنظّمها الهيئة، ألقى السيّد أحمد حسين محاضرة مباشرة عبر الإنترنت للمستشارين والمحامين والممارسين القانونيّين الداخليّين حول "ثنائيّات في التحكيم - النظريّة والتطبيق".

مؤتمر شرم الشيخ الثامن

كانت غرفة البحرين لتسوية المنازعات شريكًا إعلاميًّا في الدورة الثامنة من سلسلة مؤتمرات شرم الشيخ حول "دور محاكم الدولة في التحكيم الدولي". ويتم تنظيم هذه المؤتمرات مرّة كلّ سنتين منذ عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع لجنة الأمم المتّحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، والاتّحاد الدولي لمؤسّسات التحكيم التجاري (IFCAI)، والاتّحاد العربي للتحكيم الدولي (AUIA). وقد تم تنظيم هذه الدورة الثامنة أيضًا بالاشتراك مع المنظّمة الاستشاريّة القانونيّة الآسيويّة – الأفريقيّة بالاشتراك.

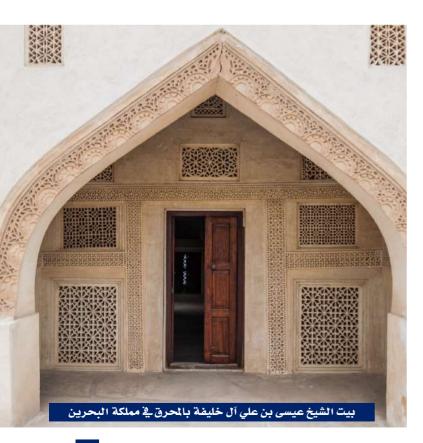
أدار البروفيسور نسيب زيادة جلسة حول دور محاكم الدولة في إنفاذ اتفاقات التحكيم. وشارك في هذه الجلسة القاضي محمد عبدالمجيد إسماعيل، والبروفسورة نجلاء نصّار، والدكتور Reinmar Wolff.

البرامج التدريبية لمعهد الدراسات القضائية والقانونية

في إطار رسالتها للتواصل مع الأطراف المعنية، ونشر الوعي وزيادة المعرفة حول التحكيم الدولي، تتعاون غرفة البحرين لتسوية المنازعات بانتظام مع معهد الدراسات القضائية والقانونية في مملكة البحرين لتقديم مؤتمرًات وورش عمل تدريبية للقضاة والمحامين الحاليين والمستقبليين. وفي يناير ٢٠٢٢، قدم المسجّل العام المدير التنفيذي للعمليات، السيّد أحمد حسين، ورشة عمل تدريبية باللغة العربية لقضاة المستقبل حول اختصاصات غرفة البحرين لتسوية المنازعات ورسالتها وخدماتها. وفي أكتوبر ٢٠٢٢، ألقى السيّد أحمد حسين محاضرة للمحامين المقبولين حديثًا حول مهارات التفاوض وإدارة المنازعات القانونيّة، بينما ألقت فاطمة الجلاهمة، مدير دعوى في غرفة البحرين لتسوية المنازعات، محاضرة حول إدارة ملفات العملاء والحفاظ عليها.

مُلتقى يوم جامعة البحرين للتحكيم

تُعدّ غرفة البحرين لتسوية المنازعات أيضًا داعمًا نشطًا للفعاليّات المحليّة التي تهدف إلى الترويج للتحكيم والوسائل البديلة لتسوية المنازعات في البحرين والمنطقة. وفي يناير ٢٠٢٢، قامت غرفة البحرين لتسوية المنازعات برعاية ملتقى يوم جامعة البحرين للتحكيم، وشاركت فيه، حيث ألقى السيّد أحمد حسين محاضرة للطلاب والمحامين الشباب قارن فيها التحكيم الحرّ بالتحكيم المؤسّسي في البحرين، وناقش بعض القضايا التي يجب أخذها بالاعتبار عند إنفاذ قرارات التحكيم في البحرين.



٨. مجلَّة التحكيم الدولي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات



المنازعات عبر الإنترنت وفحص طلبات التحكيم والفصل المبكّر للدعاوى، في حين عمل Adrian Winstanley كمحرّر استشاري للعددين الأوليين المذكورين سابقًا، وAntonia R. Parra كمحرّر استشاري في العدد الثالث. وكان سايم سليمان نائب المحرّر الاستشاري في عدد تسوية المنازعات عبر الإنترنت.

وضمّت قائمة المساهمين والكتّاب ومواضيعهم ومساهماتهم في هذه الأعداد الثلاثة التي صدرت في العام ٢٠٢٢، كلّا من:

تصدر مجلّة التحكيم الدولي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات تحت اسم BCDR International Arbitration Review مرّتين في العام، وتشمل محتوى باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، بما في ذلك مقالات وملخّصات لقضايا ومسائل هامّة. ويركّز كلّ عدد من المجلّة في موضوع حاليّ، يكونً على وجه الخصوص، ولكن ليس حصّريًّا، ذا علاقة بالمنطقة العربيّة.

وصدرت ثلاثة أعداد من المجلّة في العام ٢٠٢٢، وهي الجزء الثاني من العدد الخاص بتضارب المصالح في التحكيم الدولي، والجزء الأوّل من العدد المتعلّق بتسوية المنازعات عبر الإنترنت؛ وعددٌ مخصّص لفحص طلبات التحكيم والفصل المبكّر للدعاوى. ويجري العمل حاليًا على الجزء الثاني من عدد تسوية المنازعات عبر الإنترنت، وعلى أعداد مخصّصة للتحكيم الرياضي والتحكيم بين المستثمرين والدول.

يتبوّاً الرئيس التنفيذي للغرفة البروفسور نسيب زيادة منصب رئيس تحرير المجلّة منذ صدورها. وكانت Judith Freedberg نائبة رئيس التحرير في الأعداد الخاصّة بتضارب المصالح في التحكيم الدولي، وتسوية

تضارب المصالح في التحكيم الدولي - الجزء الثاني (في ذكري Francisco Orrego Vicuña)

Eduardo Zuleta and María Marulanda (*The map is not the territory – but we do need maps: how helpful are guidelines on what constitutes a conflict of interest, and on the circumstances under which disclosure is required?*); Adrian Winstanley (*Who should rule on challenges of arbitrators?*); Alexis Mourre (*The parties' right to nominate arbitrators and the institution's discretion in deciding whether to confirm*); Alejandro A. Escobar (*The worldly arbitrator: conflicts of interest due to close personal friendship and enmity in a cross-cultural context*); David Brynmor Thomas KC and Ruth Keating (*Different approaches to counsel conflicts of interest: moving towards a common duty*); Christopher Hancock KC and Daniel Bovensiepen (*The restrictions on multiple arbitral appointments under English law*); Crina Baltag (*Conflicts or opportunities? arbitrators' previous cases and their future appointments*); Eduardo Silva Romero (*The curious phenomenon of the proactive co-arbitrator); Ismail Selim and Malak Lotfi (Challenges against arbitrators under CRCICA Rules: the effect of disclosure*); John Beechey and Niccolò Landi (*The question of systematic appointments of given individuals by investors or respondent state parties in investment arbitration*); Colin M. Brown and Niki Koumadoraki (*Ethical concerns in investor-state dispute settlement: seeking a permanent solution*); and Nassib G. Ziadé (*Keeping an eye on potential conflicts of interest of personnel of arbitral institutions and tribunal secretaries*).

فحص طلبات التحكيم والفصل المبكر للدعاوى

Tara-Chloé Harb and Salim S. Sleiman (Summary disposition in BCDR arbitrations); Lisa M. Richman, Maria Cristina Rosales del Prado and Hilary Udow (Early dismissal of claims under the 2020 LCIA arbitration rules); Joe Liu (A commentary to the HKIAC early determination procedure); Johan Sidklev and Philip Mellberg (Summary procedure under the SCC arbitration rules); Dalia Hussein (The Cairo Regional Centre for International Commercial Arbitration assessment of its prima facie jurisdiction: recent decisions); Lindsay Gastrell (Early dismissal at ICSID: the push for protection and the promise of efficiency); Antonio R. Parra (Some thoughts on the screening power of the ICSID secretary-general); Ana Lombardía Villalba (Early disposition mechanisms in the ICDR and AAA commercial arbitration rules); Andrea Carlevaris and Rocío Digón (Decisions by the ICC Court allowing arbitrations to proceed); Christoffer Coello Hedberg, Peter Barna and Antonin Sobek (Prima facie jurisdiction under the DIAC arbitration rules 2022); Brooks Daly and Anhad S. Miglani (Prima facie decisions on jurisdiction under the UNCITRAL arbitration rules: the experience of the Permanent Court of Arbitration).

تسوية المنازعات عبر الإنترنت - الجزء الأول

Michael Mcilwrath and Filippo Zuti Giachetti (Changing the world, one procedural threat at a time: de-carbonising arbitration through procedural efficiency); Ethan Katsh and Daniel Rainey (The "cans," "shoulds," and "musts" in the new virtual arbitration environment); Lorraine Medcraft, Sebastian Jenks and Damian Hickman (Online dispute resolution: navigating the practicalities whilst maintaining security - and protecting the environment); Morenike Obi-Farinde and Mirèze Philippe (ODR – a solution for consumer disputes and cross-border e-commerce disputes); Michael Arada Greenop, Abigail Thompson and Shadia Ajam (The future for online dispute resolution: lessons from electronic platforms, national court systems and arbitral institutions); Ronald A. Brand (UNCITRAL, access to justice, and the future of online dispute resolution); James Hosking and Marcel Engholm (The central importance of the seat in online dispute resolution); Sarah Chojecki and Sophie Nappert (Evidence in international arbitration through the looking-glass of the digital economy); Niuscha Bassiri and Pratyush Panjwani (Cross-border enforcement of arbitral awards rendered in ODR); and Federico Antich and Zachary Calo (Professional ethics in online mediation).

٩. لجنة الأمم المتّحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)

الفريق العامل الثاني المعنى بتسوية المنازعات

مُنح الفريق العامل الثاني التابع للأونسيترال الذي تستمر فيه غرفة البحرين لتسوية المنازعات بلعب دور نشط وحيوي، تفويضًا واسعًا لتقديم التوجيه لمؤسّسات التحكيم بشأن أفضل الممارسات والمبادئ العامّة

الرامية إلى تحقيق التوزان بين الحلّ السريع للمنازعات التجاريّة وبين مراعاة الأصول القانونيّة، وتطوير أفضل الممارسات للفصل المبكّر في المطالبات من خلال إجراءات الفصل بشكل مُختصر.

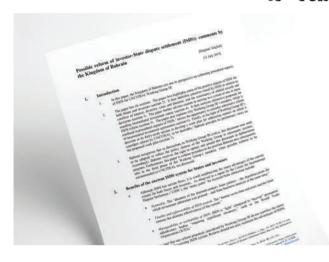
الفريق العامل الثالث المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

تترأس غرفة البحرين لتسوية المنازعات منذ عام ٢٠١٨ وفد مملكة البحرين إلى الفريق العامل الثالث التابع للأونسيترال والمعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وكُلّف الفريق العامل الثالث بالعمل على تحديد الإشكالات الحاليّة المتعلّقة بإجراءات نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ومن ثمّ دراسة مدى الحاجة إلى الإصلاح على ضوء أيّ من الإشكالات التي تمّ تحديدها.

وبصفتها هذه، قدّمت الغرفة مؤخّرًا ملاحظاتها على مسوّدة المذكّرة التي أعدّتها أمانة الأونسيترال بشأن الوساطة وغيرها من الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، وعلى مسوّدة الإرشادات للمشاركين في الوساطة بين المستثمرين والدول. تستعرض مسوّدة المذكّرة العمل الذي يُمكن أن تقوم به أمانة الأونسيترال بشأن صياغة قواعد وساطة وبنود نموذ جيّة للوساطة في معاهدات الاستثمار وإرشادات للاستخدام الفعّال للوساطة في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

أشارت البحرين في ملاحظاتها الرسمية المقدّمة في 7 يناير ٢٠٢٢ إلى أنّه نظرًا لوجود مجموعة من قواعد الوساطة المخصّصة لمنازعات الاستثمار، يكون من الأجدى للفريق العامل أن يُركّز على تطوير بنود نموذجيّة وإرشادات للوساطة. وكانت المسوّدة قد طرحت ثلاثة خيارات لبنود نموذجيّة بشأن الوساطة: الخيار الأوّل الذي يجعل من الوساطة وسيلة مُتاحة لتسوية المنازعات من ضمن غيرها من الوسائل؛ والخيار الثاني الذي يُشكّل تعهدًا من قبل الأطراف أقلّه لمحاولة تسوية المنازعات عن طريق الوساطة؛ والخيار الثالث الذي يجعل من الوساطة وسيلة مُلزمة لحلّ المنازعات. وأشارت البحرين إلى أنّه في حين أنّ الخيار الثالث يبتعد عن الطابع الطوعي للوساطة، قد يكون الأكثر نجاحًا في الزيادة من المستثمرين والدول.

بيد أنّ البحرين حذّرت من أنّه في الحالات التي يكون فيها أحد الأطراف غير راغب في المشاركة في عمليّة الوساطة بصورة جدّيّة، يُمكن تفسير



الفترة الإلزامية للوساطة بموجب الخيار الثالث على أنها تمنع الطرف الآخر من إحالة النزاع لوسيلة أخرى من وسائل تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول قبل انقضاء الفترة الإلزامية. حينها، تكون الفترة الإلزامية للوساطة بمثابة فترة تهدئة إضافية. ولتجنب مثل هذا السيناريو غير المرغوب فيه، أوصت الغرفة نيابة عن البحرين بأن تسمح الصياغات المستقبلية للخيار الثالث بإحالة النزاع إلى وسيلة أخرى لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في حال (أ) تمنع أحد الطرفين عن المشاركة بشكل بناء في عملية الوساطة خلال فترة معينة (على سبيل المثال، شهران)، أو في حال (ب) إعلان الوسيط خطيًّا بأنّ أيّ جهود أُخرى للوساطة لن تُساهم، في رأيه، في تسوية النزاع.

وشجّعت البحرين أيضًا أمانة الأونسيترال على أن تُقدّم، قدر الإمكان، في المسوّدات المستقبليّة، تقديرات لعدد الوساطات بين المستثمرين والدول، وعلى ألّا يقتصر دور أمانة الأونسيترال على دراسة الوساطة، بل أن تنظر أيضًا في مزايا التوفيق في سياق نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.





۱۰. غرفة البحرين لتسوية المنازعات ضمن القائمة البيضاء الإمتيازية للدليل الإقليمي للجلّة (GAR) للتحكيم ٢٠٢٢

كما ذُكر في التقرير السابق لغرفة البحرين لتسوية المنازعات لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، تم تقدير إنجازات ومكانة غرفة البحرين لتسوية المنازعات في ١ يوليو ٢٠٢١ في حفل تكريمي عبر الإنترنت أقامته مجلّة Global غرفة البحرين لتسوية Arbitration Review (GAR) الأكثر قراءةً وتأثيرًا في مجال التحكيم، حيث مُنِحَت غُرفة البحرين لتسوية المنازعات جائزة مركز التحكيم الإقليمي الأكثر تميّزًا لسنة ٢٠٢١.

ومنذ حصولها على الجائزة، قامت مجلة (GAR) للتحكيم بإضافة غرفة البحرين لتسوية المنازعات إلى "القائمة البيضاء" الإمتيازيّة ضمن دليلها للتحكيم الإقليمي لعام ٢٠٢٢.

يشرّف الغرفة الحصول على هذا التكريم تقديرًا للتطوّر الذي أحرزته منذ تأسيسها في عام ٢٠١٠، مُسترشدةً دائمًا بأعلى المعايير المهنيّة في جميع مساعيها، سواءً في جودة قواعد التحكيم الخاصّة بها، أو باحترافيّة خدماتها الإداريّة، أو باستجابتها لمستخدمي خدماتها، أو في مؤتمراتها ومنشوراتها، أو بمشاركتها الفعّالة في عمل لجنة الأمم المتّحدة للقانون التجارى الدولى (الأونسيترال).

١١. الكلمة الختاميّة

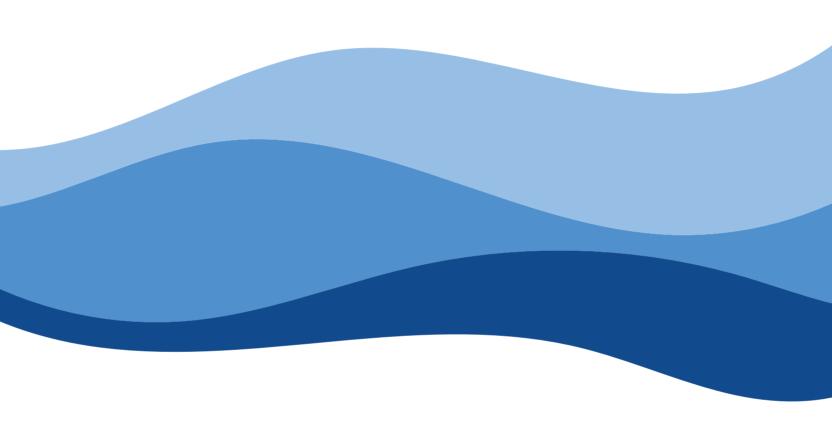
استمرّت عجلة الأعمال بالدوران حول العالم خلال جائحة كوفيد-١٩، وارتقى مقدّمو خدمات تسوية المنازعات، ومن بينهم غرفة البحرين لتسوية المنازعات، إلى مستوى التحدّي، من خلال المحافظة على خدماتهم بل وتعزيزها. وقد أظهر الواقع أنّ الحاجة هي بالفعل أمّ الاختراع في هذا المجال.

وفي حين أنّ جلسات الاستماع الحضورية والشخصية ستحتلّ دائمًا حيّزًا مهمًّا في التحكيم التجاري المحلّي والدولي وفي تحكيم الاستثمار، إلا أنّ جلسات الاستماع الافتراضية والمُختلطة أصبحت شائعة مع الاعتماد العالمي على وسائل الاتصال الإلكترونية. وهنا تبرز قُدرة مراكز التحكيم الإقليميّة المرموقة مثل غرفة البحرين لتسوية المنازعات التي تتمتّع بمزايا الكفاءة العالية المترافقة مع كُلف مُنخفضة إلى جانب الإدارة المرنة والقادرة على تلبية متطلّبات عملائها، مدعومة بطاقم إداري ومهني من أصحاب الخبرة والكفاءة.

تفتخر غرفة البحرين لتسوية المنازعات بكونها في طليعة الجهات المبتكرة خلال هذه الفترة، من خلال إطلاق قواعد التحكيم الرياضي الجديدة تمامًا، ومواصلة تحديث وتدويل محكمة غرفة البحرين لتسوية المنازعات، ومشاركتها النشطة والفعّالة في فرق عمل الأونسيترال، وزخمها في التوفير المستمرّ للمعلومات والإصدارات العلميّة والمبادئ التوجيهيّة لجميع المعنيّين بهذا المجال على المستويين الأكاديميّ أو العملي.

وتواصل غرفة البحرين لتسوية المنازعات تسخير إمكاناتها في تصرّف وخدمة مجتمع الأعمال والمجتمع القانوني من خلال توفير خدمات متنوّعة تتميّز بسهولة الوصول إليها وملاءمتها لاحتياجات عملائها وكفاءة كُلفها. وتواصل غرفة البحرين لتسوية المنازعات ليس فقط الاستماع إلى المستخدمين والمستخدمين المحتملين لخدماتها، بل تحرص على الإنصات لتوصياتهم وآرائهم والتصرّف بما يوافق ذلك. وستواصل غرفة البحرين لتسوية المنازعات أيضًا تقديم خدمات متميّزة في مجال التعليم، والتعاون من أجل ذلك مع الأكاديميّين والممارسين والمؤسّسات والمراكز والهيئات التحكيميّة الأُخرى. وستحافظ غرفة البحرين لتسوية المنازعات من خلال هذه الجهود على التزامها الراسخ بتعزيز مكانتها كمؤسّسة تحكيم رائدة في منطقة الشرق الأوسط.





مكتب ٢٠١ (الطابق الثالث) بناية بارك بلازا مبنى ٢٤٧ طريق ١٧٠٤ المنطقة الدبلوماسيّة ٢١٧ المنامة مملكة البحرين ص. ب. ٢٠٠٠٦

هاتف: ۲۱۱ م۱۱ ۹۷۳ + ۹۷۳ هاتف: ۱۱۱ م۱۱ ۲۰۰ فاکس: ۹۷۳ ۱۱۰ م۱۱ ۲۰۰ برید اِٹکتروني: info@bcdr.org موقع اِٹکتروني: www.bcdr.org BCDR

Bahrain Chamber for Dispute Resolution